# الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام

الدكتور عبد الحميد متولي

الأستاذ غير المتفرغ - كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

والأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية

جلال حزى وشركاه

# الغزو الفكري

# والتيارات المعادية للإسلام

( بحث أعد لتقديمه الى مؤتمر الفقه الاسلامى الذى عقد
بالرياض فى ذى القعده ١٣٩٦هـ - اكتوبر ١٩٧٦م.)


الدكتور عبد الحميد متولى

الأستاذ غير المتفرغ بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية
والأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية



الطبعة الأولى

١٩٧٧

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم الكتاب

لم يكن هذا كتابا ( أو كتيبا ) فكرت أن أقدمه للقارئين ، إنما كان فى حقيقة وبداية أمره بحثا رأيت أن ألقيه - فى مؤتمر - على السامعين .

وبيان ذلك أن جامعة أم درمان الاسلامية كانت شرفتنى بأن رشحتنى لتمثيلها فى مؤتمر الفقه الاسلامى الذى أزمعت أن تعقده الجامعة الاسلامية للامام محمد بن سعود بالرياض، فيما بين ٢٠ و ٢٧ من ذى القعدة هذا العام (١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م). وقد كلفتنى - إذ رشحتنى - أن أعد بحثا فى موضوع هذا الكتاب ، فقد كان من مواضيع جدول أعمال ذلك المؤتمر .

ثم حدث أن قدمت الجامعة الاسلامية بالرياض تاريخ بداية المؤتمر من ٢٠ إلى أول ذى القعدة ( ٢٤ أكتوبر ١٩٧٦ ) ، بينما تأخر وصول خطاب ترشيح جامعة أم درمان لنا إلى الجامعة الاسلامية بالرياض عن الموعد الذى حددته لقفل باب ارسال الدعوات لمرشحى مختلف الجامعات والهيئات . وبين شقى مقص ذلك التقديم وهذا التأخير قطعت خيوط دعوتى لذلك المؤتمر .

فكان من ذلك أن رأيت أن أطبع ذلك البحث فى كتاب صغير يساعد صغره على سهولة انتشاره فى نطاق كبير . وكان مرد تفكيرى فى طبعه ونشره إلى ما انطوى عليه - فيما رأيت ورأته معى ادارة جامعة أم درمان - من جديد الآراء مما يهم الاطلاع عليه العديد من القراء ، كما أن فى ذلك الانتشار وهذا النشر ما يحقق الفائدة التى كانت ترجى من تقديمه إلى ذلك المؤتمر الموقر.

ولا أكتم القارىء أن هذا الكتاب الجديد لم يكن موضوعه جديدا على فكرى وقلمى ، فلقد سبق لى أن فكرت فيه ، وكتبت فى كثير من مختلف بحوثه ونواحيه فى بعض مواضع متفرقة مختلفة من بعض ما كتبت من الكتب[1] .

ولقد رأيت أن يكون هذا البحث مذيلا بالمراجع فى كل موضع من المواضع ، فذلك ما يحتاج اليه كل من أراد أن يزداد لهذا الموضوع بحثا ودرسا .

وهكذا شاءت الأقدار لهذا البحث غير الذى كنت أشاء ، فلقد شاءت له أن يكون كتابا يتلى ، وكنت أقدر له أن يكون بحثا على الأسماع يلقى .

فاذا وفق هذا الكتاب فى بلوغ الغاية التى كنت أتوخاها ، وفى نشر الآراء والخواطر التى انطوى عليها خاطرى فطواها كان فى ذلك أشهى وأبهى لون عندى من ألوان التوفيق . والله الموفق .

الخرطوم فى ١٩٧٦/١٢/١٥

عبد الحميد متولى

---

(١) وهى المؤلفات التالية :

أزمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث (الطبعة الأولى لسنة ١٩٧٠ ، والطبعة الثانية لسنة ١٩٧٤ ) ـ الشريعة الاسلامية كمصدر أساسي للدستور ( الطبعة الأولى لسنة ١٩٧٥ ) ـ الاسلام ومبادىء نظام الحكم فى الماركسية ، وفى الديموقراطيات الغربية ( الطبعة الأولى لسنة ١٩٧٦ ) .

تمهيد :

الموضوع — كما هو بين — متعددة عوامله ، مختلفة نواحيه وجوانبه ، لذلك كان على — كما هو شأن كل باحث من رجال العلم — أن أعالجه من ناحية تخصصى كأستاذ للقانون الدستورى والانظمة السياسية، ومن المعنيين منذ عديد من السنين بدراسة وتدريس مبادىء نظام الحكم (أى الأحكام الدستورية) فى الشريعة الاسلامية .

حين يذكر الغزو الفكرى للدول الاسلامية يذكر فى مقدمة التيارات التى قامت بذلك الغزو منذ عهد بعيد تيار الحضارة الغربية أو الفكر الغربى .

وحين تذكر التيارات المعادية للاسلام يذكر منذ عهد غير بعيد تيار الفكر الماركسى، وإذا كان ثانيها أحدث عهدا إلا أنه أسوأهما أثرا وأشدهما على الاسلام خطراً

ولاريب أن من الخير أن نتبين كيف نتقى ما ينطوى عليه كل منهما من شر ، وإذا كان الاثنان مختلفان فإنهما يتفقان فى أن مقدمة العوامل التى مهدت طريق الغزو لها هو الجهل بكنهما . وليس الذى أعنيه جهل العامة ، إنما جهل الخاصة : جهل الطبقة المثقفه ، بل وبعض قادة الفكر فى بعض البلاد الاسلامية . ولذلك كان الالمام بكنهما، وبمواطن الضعف فيهما أقوى سلاح من أسلحة الكفاح يدفع عنا غزوهما ، ويبعد عنا شرهما ، وذلك دون أن يفوتنا أن نأخذ عن الحضارة الحديثة ماجاءت به من تقدم ، وما جادت به من خير . ولنبدأ أولا بأولهما .

— ١ —

## الحضارة الغربية

إذا نحن تساءلنا أولا ماذا يقصد بالحضارة ، ماهو كنهها ؟ فإننا نشهد فى الإجابة عجبا دونه كل عجب ، وإذ نجد غير قليل من رجال الفكر فى الدول الاسلامية ممن ينادون باقتباس الحضارة الغربية أو بتقليدها يجهلون ماهو كنه الحضارة !! . وليس بغائب عن ذهنى ما أعلم أنه حاضر فى أذهان الكثيرين الذين لاشك تسيطر عليهم الدهشه حين يجدون أنى أعرض لتفسير مسألة تعد بدهية، أومن المعلومات الاولية . ولكن تلك الدهشة سوف تزول ،أو — بالاقل — سوف لاتطول ، حين آتيهم بنبأ ما علمت فى السنوات الاخيرة من أن بعضا من كبار رجال العلم والادب وقادة الفكر لدينا فى مصر وغيرها من الدول الاسلامية قد غابت عنهم معرفة كنه الحضارة ، وما هو العنصر الهام من عناصرها ، إذ نجدهم يقولون : إن الحضارة — على حـــد تعبير بعضهم — هى « المعامل والبحث العلمى والجامعات ، هى العقل » . ذلك هـو ماورد حرفيا على ألسنة بعض من كبار رجال العلم وقادة الفكر فى تلك الندوة الشهيرة التى عقدتها صحيفة الاهرام فى ابريل من عام ١٩٧٢ برئاسة الرئيس الليبى معمر القذافى (١) .

ولقد كتب العالم الجليل الامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود فى مؤلفه القيم : « منهج الاصلاح الاسلامى » ما نصه : « منذ عهد ليس ببعيد وقف أحـد كبار الشرقيين فى ندوة جمعت بين كبار رجال الفكر وكبار علماء الدين، وأعلن مفهومه الحضارة بأنها هى عبارة عن هذه الطائرات التى نستخدمها ، وهذه الادوية التى

(١) نشر محضر اجتماع تلك الندوة بصحيفة الاهـرام عدد ١٩٧٢/٤/٧ بالصفحات ٤ — ٧ ، ١٣

نستعملها ، ومستحضرات التجميل التى نسعدبها . أليست هذه — كما يقول — ثمار الحضارة الحديثة ؟ إنه يجب علينا عرفانا بالجميل أن نأخذ الحضارة الحديثة ككل ، نأخذها وحدة لا تنفصم » (٢) — ذلك هو ماورد على لسان ذلك الشرقى الكبير . ويبدو أيضا أنه شيخ كبير ،ولعله كان يعنى «مستحضرات التجميل التى يسعد بها » على حد تعبيره وبتلك الأدوية التى يشيد بها تلك التى تعمل على «رجوع الشيخ إلى صباه » ... إلى مثل ذلك المدى البعيد ذهب جهل بعض رجال العلم والفكر بكنه الحضارة وبالعنصر الهام من عناصرها — ولم يكن ذلك ( كما يقول الامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود )هو رأى ذلك المفكر الشرقى الكبير وحده ، إنما هو رأى طائفة كبيرة فى الشرق تدعو إلى أخذ الحضارة الحديثة ككل دون استثناء شيء منها » .

إن هذا التيار الفكرى الذى ينساب فى مجراه بين ضفتين من الخطأ والخطر يجب علينا أن نقيم فى وجهه سدا عاليا يحمى الفكر الاسلامى من طوفانه، بل من فساده وهذيانه .

إنه مما لا يمكن إنكاره أن التقدم فى مختلف العلوم والفنون والصناعات يمثل جانبا هاما من جوانب الحضارة ، ولكن هذه كلها ليست كنه الحضارة، ولا كل ما يقصد بالحضارة ، فللحضارة جانبان أو ناحيتان: (أولاهما) الناحية الروحية والأخلاقية( وثانيتهما ) هى الناحية العلمية .

وفى نظر بعض فلاسفة مفكرى الغرب إن العنصر الهام الذى يعد كنه الحضارة وجوهرها ، إنما هو الجانب الروحى والأخلاقى ، ففيما يقول أحد كبار فلاسفة

---

(٢) «منهج الاصلاح الاسلامى» للامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ( الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م ) ص ٧٢٦

الألمان ( الدكتور ألبرت شفيتسر Schweitzer ): «إن الحضارة فى جوهرها أخلاقية ، وإنه إذا أعوز الأساس الأخلاقى — كما يقول — تداعت الحضارة، حتى لو كانت العوامل العقلية والخلاقة تعمل عملها فى اتجاهات أخرى .(٣)

— على أن ذلك العنصر الهام بل الجوهرى من عناصر الحضارة (وهو العنصر الروحى والاخلاقى ) لم يكن ليغيب عن بعض كبار رجال العلم والفكر فى مصر وفى غيرها من البلاد الاسلامية ، كالامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ، والمفكر الاسلامى الجزائرى الكبير مالك بن نبى ، كبير علماء المسلمين بباكستان أبى الأعلى المودودى . فنجد مثلا الامام الأكبر إذ يعالج الكلام عن الحضارة الحديثة يذكر أنها تنقسم إلى قسمين :

القسم المادى . قسم المعامل والمصانع والطب وغيره من العلوم ، ثم يقول عن

---

(٣) ذلك هو ما ذكره الفيلسوف الألمانى شفيتسر فى مؤلف وضع بالألمانية عام ١٩٦٠ وترجم الى الانجليزية ومنها ترجمه الى العربية الاستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى (وراجعه الأستاذ الدكتور زكى نجيب محمود) عام ١٩٦٣ بعنوان « فلسفة الحضارة » تراجع ص ٣، ٤ من الترجمة وتراجع لكبير الفلاسفة الماركسيين الفرنسيين فى هذا العصر ( جارودى R, Garaudy) محاضرته : « فضل الحضارة العربية على الثقافة العالمية » (بالفرنسية ) وقد ألقاها بالقاهرة ونشرت بمجلة « مصر المعاصرة » L'Egypte Contemporaine (التى تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع) عدد يناير ١٩٧٠ ص ٥ — ٣١، حيث نجده — فى مقام الكلام عن مظاهر الحضارة الاسلامية لايتحدث فحسب عن مدى سموها فى العلوم والفلسفة والفنون ، بل نجده كذلك يشيد بصدد الناحية الروحية — بما كفله العرب الفاتحون للمسيحيين واليهود من حرية العقيدة التى تعد — على حسب تعبيره « حجر الزاوية الذى ترتكز عليه العظمة الحقيقية للامة » ص ٩، كما نجده (ص ٧) يشيد بما أدخله العرب فى البلاد الغربية التى فتحوها من «الأشكال الراقية من النظم الاقتصادية والاجتماعية» .

القسم أو المجال الثانى أنه « هو المجال الروحى ،وهو مجال يتضمن فى خطوطه العامة — على حد تعبيره — العقيدة والأخلاق والتشريع ،وهذا المجال — كما يقول — هو الذى يكون ذاتية الأمة » . ثم يقول فى موضع آخــر:«ولكن الاسلام مع اعترافه بالجانب العلمى المادى ومع إيجابه له لايعترف به كمقياس لتقدم الأمة أو تأخرها ، ولكن تقدم الأمةأو تأخرها بحسب المقياس الاسلامى إنما هو بتحقيقها أو عــدم تحقيقها للمثل العليا فى الأخلاق التى جاء بها الاسلام .» (٤)

— فإذا نحن نظرنا إلى الناحية الروحية والأخلاقية فى الحضارة الغربية فإننا نجد أنه يفوت الكثيرين من البــاحثين الذين هم بحضارة الغرب من المعجبين أنها ذات صيغة مادية ، بعيدة عن النزعة الروحية والأخلاقية ،فهى تمجد وترفع من قدر القوة المادية ، بينما هى تنزل وتضع من قدر القيم الروحية والأخلاقية . وكما يقول المفكر والزعيم الاسلامى الهندى الدكتور محمد إقبال : « إن أوربا اليوم هى أكثر عائق فى سبيل الرقى الأخلاقى للانسانية » . (٥) — وكما يقول أحد كبار علماء الهند أبوالحسن الندوى : «إن دين أوربا اليوم هــو المادية

---

(٤) منهج الاصلاح الاسلامى فى المجتمع ( المرجع السابق ) ص ١٠ ، ٢٠ وهامش ص ٢٢ ونجد المفكر الاسلامى مالك بن نبى يؤيد وجهة النظر هذه فى نظرته للحضارة، وذلك فى مؤلفه المترجم من الفرنسية الى العربية بعنوان «مشكلة الأفكار فى العالم الاسلامى» ترجمة الأستاذ محمد عبد العظيم على ( طبع عام ١٩٧١ ) ص ٥٠ — وراجع فى هذا المعنى لأبى الأعلى المودودى مؤلفه ( الحضارة الاسلامية - أسسها ومبادئها ) ترجمة محمد عاصم الحداد ( طبع ببيروت ) ص ١٧٧ .

(٥) تجديد التفكير الدينى فى الاسلام للدكتور محمد اقبال ، ترجمه من الانجليزية للعربية الأستاذ عباس محمود (من مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر) ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

لا النصرانية ، وهو يستند فى ذلك إلى ماذكره الاستاذ البريطانى جود joad ( رئيس قسم الفلسفة وعلم النفس فى جامعة لندن ) من أنه « لم يزل سائداعلى عقلية انجلترا منذ قرن شره المال والتملك » . (٦)

وقد عبر الصحفى الأمريكى المعروف جون جنثر عن هذه النفسية وتلك الروح (فى مؤلفه Inside Europe ) — أو بعبارة أصح : عن تلك الحضارة التى اعوزها الروح — بعبارة طريفة إذ يقول : « إن الانجليز إنما يعبدون » بنك انجلترا « Bank of England ستة أيام فى الاسبوع ، ويتوجهون فى اليوم السابع إلى الكنيسة . » (٧)

— وليس ثمة ماهو أدل على انهيار القيم الأخلاقية لتلك الحضارة الغربية من أن نشير إلى تلك الحرب الشهيرة المعروفة باسم « حرب الافيون » وهى تلك الحرب السفلى التى أعلنتها بريطانيا العظمى على الصين عام ١٨٤٠ لإجبارها على العدول عن قرارها بمنع دخول الأفيون إلى بلادها من الهند (التى كانت إذ ذاك مستعمرة بريطانية) لأن فى تحريم دخول الافيون إلى الصين حرمانا لتجار الهند البريطانيين من كسب الملايين (٨)

ولم يكن إذاً عجبا أن يقول الاستاذ البريطانى جود « أن العلوم الطبيعية قد

---

(٦) راجع ( ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ) للعالم الهندى أبو الحسن الندوى ( الطبعة السادسة ببيروت ١٩٦٥ ) ص ١٨٣ حيث يشير ( كمرجع له ) الى كتاب الأستاذ جود Joad وهو : "Philosophies for our Times"

(٧) ذلك هو ما ذكره فى مؤلفه Inside Europe ( داخل أوروبا ) ، وكان ذلك نقلا عن كتاب أبى الحسن الندوى ( المرجع السابق ) ص ١٨٥

(٨) نهرو : ( لمحات من تاريخ العالم ) ترجمة الدكتور عبد العزيز عتيق . الطبعة الأولى بالقاهرة عام ١٩٥٨ ص ١٠٥

منحتنا القوة الجديدة بالآلهة ، ولكننا نحتملها بعقول الأطفال والوحوش.»

— وليس ثمة ماهو أدل كذلك على انهيار القيم الأدبية لتلك الحضارة الغربية من أن ننقل ما أذاعته احدى وكالات الأنباء العالمية العربية فى ١٢/١٦/١٩٦٩ ، وقد ذكرت تحت عنوان : « قاض يلوم الزوج لأنه دافع عن شرفه ما نصه :

« حكم أحد القضاة بوضع دافيد هنيت ( وعمره ٢٥ سنة ) تحت المراقبة ٣ سنوات لأنه طعن روبرت سمارت عندما اكتشف أنه على علاقة بزوجته ، ولكن القاضى لام الزوج قائلا : « يجب أن تعتاد هذه الأفكار العصرية ، إن مشكلتك هى أنك عتيق الفكر ، لم يعجبك أن زوجتك ضبطت متلبسة بالزنا مع واحد من أفضل أصدقائك ، إنك تعيش فى عام ١٩٦٩ » . (٩)

— وفى ١٥ مايو ١٩٧٢ أذاعت من نيويورك وكالات الأنباء أن السلطات الامريكية توجه تهمة الرشوة إلى عدد من القضاة ووكلاء النيابة وبعض كبار ضباط البوليس لقيامهم بالمساهمة فى عمليات تهريب الهيروين ، وأن التحقيق استغرق ١١ شهراً ) .(١٠)

---

(٩) أذاعت ذلك النبأ وكالة الأنباء الغربية ى.ب.ا. من براكنل بانجلترا، وقد نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٩٦٩/١٢/١٧

وكان ما ذكره الفقيه الدستورى الفرنسى الكبير بيردو Burdeau ( فى كتابه : ( مطول علم السياسة ) ج٦ طبع بباريس عام ١٩٥٦ ص ١٢٢ أنه بمناسبة انتحار وزير الدفاع الأمريكى فورستال Forrestal كتب Aslop فى صحيفة نيويورك هيرالدتربيون ( عدد ١٩٤٩/٥/٢٤) يقول : ( لقد اعتدنا أن نعتبر كبار الموظفين لدينا ( فى أمريكا ) بمثابة عصابة من المرتزقة une bande de mercenaires

(١٠) نشر ما أذاعته وكالات الأنباء ( و.ا.ف ـ وكذلك ا.ب.) من نيويورك بهذا الصدد فى كل من صحيفتى الأهرام والأخبار ( المصريتين ) الصادرتين فى ١٩٧٢/٦/١٦

— وفى شهر نوفمبر ١٩٧٢ كشف بحث نشرته جامعة جــونز هوبكنز الأمريكية بين فتيات تتراوح أعمارهن بين ٥١ و ١٩ عاما أن نصف الفتيات غير المتزوجات يمارسن العملية الجنسية لدى بلوغهن هذه السن(١١)

هذه هى الحضارة الغربية التى يرى البعض من قادة الفكر فى الدول العربية والشرقية أن نأخذ كل شىء منها ، وكل ما تأخذ هى به ، وأن نسير معها دائما حيث تسير فى ركابها ، وأن نقف دائما كالمتسولين على أبوابها .

— لقد فات أولئك المقلدين للحضارة الغربية فى هذا الميدان أنها — وقد فقدت ( كما قدمنا وبينا ) قيمها الروحية والأخلاقية — تجتاز فى هذا العصر مرحلة الانهيار بل والاحتضار . وبعيد عنى الإدعاء بانى أول من يقول بهذه الآراء . وشهد شاهد من أهلهم ، بل أكثر من شاهد منهم ، ومن بينهم بعض كبار علمائهم وفلاسفتهم . — فى مؤلف صغير القد ، كبير القدر وضعه فى السفرات الأخيرة الرجل العظيم الامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود بعنوان : « أوربا والاسلام » كتب يقـــول : فى عام ١٩٤٨ حضر إلى القاهرة أحد العلماء الأمريكيين وقد زار الأزهر واجتمع بأعضاء لجنة الفتوى وكان بينهم العـــالم الجليل الشيخ عبد المجيد سليم ، فوجه اليه العالم الامريكى الخطاب وكان مما قاله : « إن الغرب الآن فى حالة روحية مضطربة متأرجحة »(١٢)

— ونجد الفيلسوف الألمانى شفيتسر يقول فى مؤلفه «فلسفة الحضارة» : « نحن نعيش انهيار الحضارة » ، وهو يكرر هذا المعنى فى مواضع مختلفة

(١١) نشرت نبأ ذلك البحث صحيفة الجمهورية عدد ٢٧/١١/١٩٧٢ (بالصفحة الأخيرة)

(١٢) (أوروبا والاسلام ) للامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ( الطبعة الأولى ) ص ٧

من مؤلفه . ونجده يتحدث فى أحد المواضع عما يسميه « الفقر الروحى » الذى وصل إليه الغرب ، وعن دوله التى يصفها , بالدول المتمدينة المتوحشة ، ثم يقول : , أننا نعيش فى خليط خطير من الحضارة والبربرية ، ، ثم يقول أخيرا : , فالانجازات المـــادية إذا ليست حضارة ، ولكنها لا تصبح حضارة إلا بمقدار ما تستطيع عقلية الشعوب المتمدينة أن توجهها وجهة كمال الفرد والجماعة ، (١٣)

وبعد الحرب العـــالمية الأولى نشر الفيلسوف الألمانى الشهير شبنجلر مؤلفا أحدث فى أوربا دويا قويا فى أوائل السنوات العشرينية وكان عنوانه : أنهيار الغرب (١٤) .

وهكذا أصبح من الأمور البينة التى لا يعوزها بيان أن من الظواهر التى تتسم بالخطأ بل وبالخطر على الاتجاه الفكرى فى العالم الاسلامى ما يلاحظ من النظر بعين الاستحسان إلى كل ما يقتبس من الغرب ، ومن اتجاه الثقافة فى البلاد الاسلامية — كما يقول المفكر الاسلامى الكبير مالك بن نبى — إلى أن تأخذ عن الغرب حتى الأفكار المتصلة بالنواحى الأخلاقية والروحية بل والعقائدية .

- أمثلة على التقليد الخاطىء لكتاب الغرب ومفكريه

من الأمثلة على ذلك التأثر غير الموفق بكتاب الغرب ومفكريه فى هـــذه الناحية الروحية والعقائدية نذكر المثالين التاليين :

المثال الأول : ما يراه بعض الباحثين والعلماء المسلمين من أن الاسلام يفصل بين الدين والدولة ، وأن الاسلام دين فحسب ، ومن البين أنهم تأثروا

---

(١٣) فلسفة الحضارة للفيلسوف شفيتسر ( المرجع السابق ) ص ١٣

(١٤) مستقبل الحضارة للاستاذ J. de Beus ترجمة لمعى المطيعى (عام ١٩٦١) ص ٣٧

فى تكوين رأيهم كما يقول الزعيم الاسلامى الدكتور محمد إقبال بكتاب الغرب عن المسيحية وتاريخها ، وقد فاتهم أن ثمة فارقا كبيراً بين الاسلام والمسيحية ، وبين التاريخ الاسلامى وتاريخ المسيحية فى هذا المقام ؛ فلم يكن ثمة ما يبرر إعمال القياس بين شيئين ليس بينهما فى هذا المقام من وجوه التشابه شيىء (١٥)

**المثال الثانى :** ما يراه البعض من الباحثين من المسلمين من تعارض بين العلم والدين . ولا ريب أنهم تأثروا بما عرفوه عن تاريخ الكاثوليكية فى العصور الوسطى . فما ذكره الاستاذ ديفز Davis (أستاذ التاريخ بجامعة اكسفورد سابقا) أن بعض رؤساء الكنيسة الكاثوليكية كانوا يضطهدون بل ويعذبون رجال العلم ويحرقون كتبهم بل ويحرقونهم هم أنفسهم باسم الدين (١٦) . ولقد فاتهم أنه ليس فى التاريخ الاسلامى مايشبه شيئاً من ذلك كله (١٧) .

فى آخر مؤلف كتبه فيلسوف علم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون Le Bon بعنوان : « الأسس العلمية لفلسفة التاريخ » نجده يقول : « إن الأخطاء التى تظن من الحقائق ـ تلعب فى دفع عجلة التاريخ دوراً كبيرا ، أكبر من الدور الذى تلعبه الحقائق ذاتها » (١٨) .

---

(١٥) تجديد التفكير الدينى فى الاسلام للدكتور محمد إقبال (المرجع السابق) ص ١٩١

(١٦) يراجع فى تفصيلات ذلك الاضطهاد بل والتعذيب : (أوروبا فى العصور الوسطى تأليف ديفز Davis (أستاذ التاريخ بجامعة اكسفورد سابقا) وترجمة الأستاذ الدكتور عبد الحميد حمدى (طبعة ١٩٥٨) ص ١٤٣ وما بعدها

(١٧) لزيادة التفصيل يراجع فيما تقدم مؤلفنا مبادىء نظام الحكم فى الاسلام ـ مع المقارنة بالمبادىء الدستورية الحديثة (١٩٦٦) ص ٤٤٧ - ٤٧٢ ، والطبعة الثانية (١٩٧٤) وقد نفدت ، وستظهر باذن الله الطبعة الثالثة صيف عام ١٩٧٧

(١٨) الأسس العلمية لفلسفة التاريخ Bases Scientifiques d'une Philosophie de l'histoire (الطبعة الأولى لعام ١٩٢١ بباريس) ص ١٧ ، ١٨

ولعل أكبر ميدان - فيما يبدو لنا - تلعب فيه الأخطاء دوراً بل شوطاً طويلا إنما هو ميدان التقليد ، أو بعبارة أصح : ملعب التقليد ، ومن البين أنى أعنى هنا تقليد الحضارة الحديثة . فنحن نجد فى الملعب الأعاجيب من الألاعيب ، وسأعنى هنا بالكلام عن التقليد فى ميدان الشئون الدستورية والأنظمة السياسية ( وهو ميدان تخصصى ) .

فنحن نجد هنا أحيانا أن أولئك المقلدين الذين هم عن مصالح بلادهم ساهون ، والذين يقلدون فيما يعلمون وفيما لا يعلمون ، تجدهم أحيانا لا يعلمون أن ذلك النظام الذى يريدون اقتباسه عن بلد أجنبي - يفكر ذلك البلد الأجنبى فى العدول عنه ، وذلك من أجل المساوىء والمفاسد التى نجمت - لدى تطبيقه - منه ، ولا يعلمون أن ذلك البلد الأجنبى كان قد أخذ بهذا النظام كارهاً ومكرهاً ، تحت سلطان ثورة أو حركة انقلابية أو ظروف قاهرة لم يكن له حول على قهرها .

وأحيانا نجد لدى الدول الصغيرة الناشئة نزعة إلى تقليد أو اقتباس نظام من الأنظمة الاجتماعية أو السياسية لإحدى الدول الكبيرة ، لا لأن ذلك النظام يتلاءم مع ظروف البيئة الاجتماعية أو السياسية لتلك الدولة الناشئة أو الصغيرة وإنما لمجرد أن هذا النظام أصبح يعد - فى مفهوم العصر الحديث - عنوانا أو دليلا على التقدم والرقى والمدنية ، وإن كان تطبيق ذلك النظام يؤدى بالبلد الصغير إلى التدهور والتأخر لا إلى التقدم .

وبيانا لما تقدم أقدم المثالين التاليين :

المثال الأول : عن نظام الانتخاب ( أو الاقتراع ) العام . وهو - كما هو معروف - ذلك النظام الانتخابى الذى لا يشترط فيه فى الناخب شرط تعليم ولا شرط توفر قسط من المال . ومن الأمور المعروفة كذلك أن التطور الحديث

فى العالم المتمدين انما يسهم ناحية الأخذ بهذا النظام الذى أصبح يعد فى العصر الحديث من سمات الديموقراطية ، حتى أننا وجدنا الكثير من البلاد الناشئة ( أو النامية كما يسمونها ) تأخذ بهذا النظام ، وحتى وجدنا بعض علماء الدين الاسلامى يقولون إن هذا النظام مما يفرضه الاسلام .

ولقد فات أولئك وهؤلاء أن انتشار هذا النظام والأخذ به فى الدول الكبرى لا يصح أن يكون دليلا على أن هذا النظام الانتخابى يعد شيئا محمودا فى ذاته أو أنه يعد من الأمور الطبيعية أو من الأنظمة السائدة فى كل مكان وزمان ، فالحقيقة هنا غير ذلك ، ففى فرنسا مثلا لم يعرف هذا النظام إلا منذ عام ١٨٤٨ ، أى بعد قيام الثورة الفرنسية التى قامت باسم الديموقراطية بنحو الستين من السنين ، ونجد أحد كبار فقهاء القانون الدستورى فى فرنسا وهو بارتلمى يقرر أن الأخذ بنظام الانتخاب العام سنة ١٨٤٨ قد اعتبر أحد الأخطاء التى أدت إلى أحد الأخطار ، وهو فشل النظام الديموقراطى واستبداله بنظام دكتاتورى أقامه نابليون الثالث عام ١٨٥٢ ( أى بعد انقضاء أربع سنوات فحسب على قيام ذلك النظام الديموقراطى [١٩].

وفى انجلترا نجد أنها لم تأخذ بذلك النظام الانتخابى إلا منذ عام ١٩١٨ رغم أنها عرفت الديموقراطية والحياة النيابية قبل ذلك ببضعة قرون، ومع ذلك

---

(١٩) ويضيف الى ما تقدم الأستاذ بارتلمى Barthélmy ( الأستاذ بكلية الحقوق بباريس ووزير العدل وعضو المجمع العلمى الفرنسى سابقا ) قوله :

فمن الخطر على مستقبل البلاد وكيانها أن ندعو عامة الشعب الى الاشتراك فى الشئون العامة إذا كان أفراده لم يحرزوا بعد قسطا من النضوج السياسي ومن روح الجماعة ( الوعى أو الاحساس بشعور التضامن الجماعى ) — راجع بارتلمى : *القانون الدستورى* ( المرجع السابق ) ص ٧٣

فاننا نجد أن كبار مفكريها وكبار الأساتذة فيها ، وكذلك فى أمريكا وغيرها من البلاد الغربية يعترفون بضعف المستوى السياسى لجماهير الناخبين فى تلك الأقطار ، ويعترفون بأن تلك الجماهير لم يرتفع نضوجها إلى المستوى الذى يبرر الأخذ بنظام الانتخاب العام . ذلك ما اعترف به فى أمريكا لورانس لوويل Lowell ( مدير جامعة هارفارد سابقا ) ، وهارولد لاسكى Laski ( الذى كان استاذا شهيرا بمعهد العلوم السياسية والاقتصادية بلندن ) ، وما اعترف به السير ريتشارد لفنجستون (عميد كلية كوربس كرستى بجامعة اكسفورد ) (٢٠)

وإنه لمما يدعو إلى شديد الأسف والألم معا ما نلاحظه فى الدول الشرقية وفى الدول الصغيرة الحديثة العهد بالأنظمة الديموقراطية من أننا نجد نظام الانتخاب العام تفرضه بها أحيانا الشهوات السياسية لرجال الحكم أو لأحزاب الاغلبية التى تجد لها شعبية لدى الجماهير ، كما تفرضه أحيانا نزعة التقليد الاعمى والاعرج للأنظمة الاجنبية .

**الاسلام ونظام الانتخاب العام .** وليس صحيحا أن الاسلام - كما يرى

---

(٢٠) يراجع « الرأى العام والحكومة الشعبية » ( الترجمة الفرنسية من الانجليزية طبع بباريس عام ١٩٢٤ ) ص ٤٨ - ٥١، ١٢٨، ١٢٩ للاستاذ لورانس لوويل - وراجع Democracy in crisis ( طبعة لندن ١٩٣٣ ) ص ٦٧ - ٧٣ للاستاذ هارولد لاسكى وكتاب « مستقبل التربية » The Future in Education للعميد ريتشارد لفنجستون ترجمة الأستاذ وديع الضبع ، وقد نشره بمجلة التربية الحديثة ( التى تصدرها الجامعة الامريكية بالقاهرة ) عدد ديسمبر ١٩٤٢ حيث نجد المؤلف يقول فى بداية مؤلفه « لماذا نحن أمة غير متعلمة رغم قيام التعليم الاجبارى فيها » - ويلاحظ أن التعليم الاجبارى تقرر فى انجلترا سنة ١٨٧٠ ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر ( طبع بالاسكندرية عام ١٩٤٨ ) »

البعض ـ يفرض الاخذ بهذا النظام ، فليست كثرة العدد هى مناط الصواب فى الشئون الاسلامية ، فلقد أبطل القرآن الكريم مثل هـــذا الظن ، فالكثير من الآيات القرآنية تبين لنا هذه الحقيقة بجلاء ، كقوله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » .

ونجد أن تلك الحقيقة لم تغب عن كبار المصلحين فى الاسلام ، كما لم تغب عن أكبرهم وأبرزهم فى العصر الحديث وهو جمال الدين الافغانى ، فكان من أقواله « إن الحقائق من أديان ومذاهب وقواعد علمية وفنية ماظهرت واستقرت وانتشرت إلا بواسطة أفراد قلائل ، بعد أن قاومهم المجموع بأشد ما لديه من القـــوة ووسائل القهر — ولم يكن جمال الدين فى مسألة الكثرة والقلة مخالفا لرأى العلماء فى صدر الاسلام، فلقد كانوا يسمون العامة الجهلاء وبالغوغاء، أى الجراد المخرب ، وكان ابن عباس يقول :

« إنهم ما اجتمعوا إلا ضروا ، وما تفرقوا إلا نفعوا » (٢١)

على أنه مما تجدر بنا ملاحظته أنه إذا كان الاسلام لا يفرض الأخذ بنظام الانتخاب العام ، فإنه ليس ثمة ما يحول دون الاخذ به إذا اقتضت ذلك مصلحة

---

(٢١) « الديموقراطية فى الاسلام » للاستاذ عباس محمود العقاد (١٩٦٤) ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ — ويذكر الدكتور جوستاف لوبون فى كتابه « الثـورة الفرنسية وسيكولوجية الثورات

"La Révolution Francaise et la psychologie des révolutions"

« أن الحركات الثورية ـ شأنها شأن الحركات الاصلاحية ـ إنما تقوم بها عادة أقلية نشطة متحمسة مؤمنة بمذهب أو مبدأ تريد له أن يحيا ، ولو انها هى تفنى . راجع فى بيان الدور الكبير الذى تلعبه الأقلية من القـادة والعناصر النشطة والممتازة فى الميدان السياسي ـ كتابنا « أزمة الأنظمة الديموقراطية » (١٩٦٤) ص ١١٤ — ١١٧

أو ضرورة . ولكن ثمة فارقا هائلا بين الرأى الذى نعارضه وهو القائل بأن الإسلام يفرض هذا النظام فى كل زمان ومكان (باعتباره من مقتضيات أو نتائج مبدأ الشورى) كما يقول البعض ، وبين الرأى الذى نقول به وهو أنه إذا تبين للمشرع الاسلامى أن المصلحة تقتضى الأخذ بهذا النظام فى زمان ومكان ما فليس فى الشرع ما يحول دون ذلك ، فالرأى الاول (الذى نعارضه) يجعل من هذا النظام الانتخابى مسألة دينية ، أما الرأى الآخر (الذى نقول به) فهو يجعل منه مسألة اجتماعية سياسية تتغير بتغير تلك الظروف الاجتماعية والسياسية . الرأى الاول يصبغ أحكام الشريعة الاسلامية بصبغة الجمود ، وفى ذلك شر ما تصاب به شريعة من الشرائع ، أما الرأى الآخر فهو يتفق مع ما عرفت به أحكام الشريعة من المرونة ومسايرة التطور ومراعاة المصلحة .

المثال الثانى عن المرأة وحق الانتخاب (للهيئات النيابية التشريعية).

لقد كنا نلاحظ أن فى مقدمة الادلة التى يستند إليها أنصار الرأى الذى ينادى بمنح المرأة حق الانتخاب قولهم : أنه مما تقضى به سنة التقدم والرقى أن تمنح المرأة ذلك الحق ، فحين قررت مثلا نيوزيلانده سنة ١٨٩٣ للمرأة حق الانتخاب كان ذلك البلد يفخر بأنه « أكثر البلدان تقدما فى العالم »

(The most Progressive Country in the world) (٢٢)

---

(٢٢) ،(٢٣) يراجع للاستاذ سيبير Sibert (أستاذ القانون الدستورى بكلية حقوق باريس) «دستور فرنسا منذ ٤ سبتمبر ١٨٧٠ الى ٩ أغسطس ١٩٤٤» (طبع بباريس عام ١٩٤٦) ص ٢٤٥ — وراجع كتابنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر» (المرجع السابق) ص ٦٨

ملحوظة : يجدر بنا هنا أن نلاحظ على ما ورد فى تلك المذكرة التفسيرية (التي قدمها =

وفى مصر كنا نجد أن السيدات القائمات بالحركة النسائية قبل ثورة يوليه كثيرا ما كانت تشير إلى هذه الفكرة ، بل لقد وجدنا بعض أعضاء البرلمان فى مصر يتقدمون فى عام ١٩٤٠ بمشروع قانون يطالب بمنح المرأة حق الانتخاب ، وفى ختام المذكرة التفسيرية التى قدموها لمشروع ذلك القانون نجدهم أشاروا إلى ذلك الدليل أو تلك الفكرة ، حيث نرد ما نصه :

« إنها سبة للرجال أنفسهم أن يتخلفوا عن ركب الحضارة باستمرارهم فى اعتناق تلك الأفكار العتيقة البالية التى تصور الامم كجسم أصيب بالشلل فى أحد شقيه بعد أن تخلى عنها رجال العالم المتمدين فى جميع الامم الراقية » (٢٣) .

كلمة نقد . ليس من صواب الرأى - فيما نعتقد أن نعد « التقدم أو الرقى » يتمثل فى الأخذ بنظام انتخابى معين ، إنما هو يتمثل فى الاخذ بذلك النظام الانتخابى الذى يعد أكثر ملاءمة وصلاحية لظروف البيئة الاجتماعيه والسياسية وتلك الظروف كما هو بين - تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة .

وحسبنا دليلا على خطأ ذلك النمط من التدليل والتفكير أننا لو أخذنا به ( أى لو اعتبرنا الاخذ بمبدأ منح المرأة حق الانتخاب دليلا أو مقياسا للتقدم

---

= على زكى العرابى باشا عضو مجلس الشيوخ أى قبل أن يصبح رئيسا لذلك المجلس) أن القول بأن فكرة التفرقة بين الرجل والمرأة قد « تخلى عنها رجال العالم المتمدين فى جميع الأمم الراقية » هو قول لايتفق والواقع ، وحسبنا أن نذكر أن سويسرا - التى تعد أكثر الديموقراطيات قدما ، ومن أرسخها فى ميدان الرقى والتقدم قدما - لم يكن قد تقرر فيها للمرأة حق الانتخاب فى الآونة التى قدمت فيها تلك المذكرة التفسيرية لمشروع ذلك القانون

فذلك الحق لم يتقرر للمرأة فى سويسرا بصورة عامة ( أى فى جميع ولاياتها Cantons وبالنسبة لبرلمان الحكومة الفيدرالية المركزية ) الا فى هذه السنوات الأخيرة

والرقى لوصلنا إلى نتائج لا يمكن أن يتاح لها القبول لدى عقل حكيم من العقول، إذ لترتب على ذلك أن بلادا كاستراليا التى تقرر فيها منح النساء هـذا الحق عام ١٩٠٢ ونيوزيلاندا عام ١٨٩٣ والدانمرك عام ١٩١٥ تعد بلادا أكثر تقدما ورقيا من انجلترا التى لم تتقرر فيها المساواة التامة بين الرجل والمرأة إزاء حق الانتخاب إلا سنة ١٩٢٨ وأرقى من الولايات المتحدة التى لم يتقرر فيها للمرأة هذا الحق إلا عام ١٩٢٠ (٢٤).

— وهنا يجدر بنا أن نتساءل ماذا يصح أو يجب أن نقتبسه من حضارة الغرب ·

أولا — فى الميدان العلمى

وهو ما يعبر عنه أحيانا : « بالجانب المـادى » من الحضارة . وهو يشمل ميدان الصناعة والتجارة وغيرها ، ومختلف العلوم الحديثة من رياضة وطب وطبيعة وعلوم عسكرية وعلوم الذرة وهندسة وغير ذلك مما يطلق عليه التكنولوجيا .

يقول العالم البريطانى والمؤرخ العالمى توينبى : « ان البلاد غير الغربية ينبغى ألا تتردد فى اقتباس التكنولوجيا الغربية اقتباسا كاملا طالما أنها ستستخدمها استخداما مفيدا » (٢٥) .

---

(٢٤) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر » ( المرجع السابق ) ص ٦٨ وما بعدها

(٢٥) « محاضرات أرنولد توينبى سنة ١٩٦٤ » ص ٤٠ — ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ( وهى مجموعة المحاضرات التى ألقاها توينبى خلال زيارته للجمهورية العربية المتحدة فى أبريل ١٩٦٤ )

ومن الامور البينة أن استخدام هذه العلوم فى الصناعة وغيرها مما يساعد البلاد على مكافحة عدوها الخارجى ، وعدوها الداخلى وهو الفقر والجهل .

- ( أ ) - وأهم مثال يصح أن نقدمه فى هذا المقام هو اليابان

فلقد كانت أمة نزلت إلى أعمق هوة من الجهل والفقر ، وكانت قدأوصدت أبوابها فى وجوه الاجانب ، كما أوصدت عقول أبنائهافى وجه العلوم الحديثة ، وظل هذا شأنها إلى أن وصل اليها الكوماندوزالامريكى « بيرى » عام ١٨٥٤ ببوارجه الحربية مهددا ، فاخذت تنشىء المدارس وتعلم أبناءها اللغات الاجنبية عام ١٨٥٥ ، ولما تولى أمرها امبراطورها العظيم « ماتسوهيتو » فى يناير ١٨٦٨ ( إلى أن توفى عام ١٩١٢ ) انتقلت اليابان مما كانت قد نزلت اليه من الفقر والضعف والجهل ، وارتفعت إلى ما أصبحت عليه من المنعه والقوة حتى غدت إحدى الدول الكبرى فى العالم ومن أرقاها صناعة وتجارة ، وظل هذاشأنها نحو الثمانين من السنين ، إلى أن تمت هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . ولقد كان طريق نهضتها وقوتها هـو اقتباس علوم الغرب ونظمه فى الميدان الصناعى والعسكرى والفنى والاقتصادى . على أنه مما تجدر ملاحظته أنه إذا كانت اليابان قد أصبحت فى هذا الميدان غربية ، إلا أنها فى مجال الحياة الخاصة والعائلية العقائدية بل وأنظمتها السياسية ( نظام الحكم ) فقد ظلت يابانية (٢٦) .

( ب ) - فى التاريخ الاسلامى : إذا نحن نظرنا اليه فإننا نجد فى عهد الخليفة العظيم عمر بن عبد العزيز أن كتابا فى الطب ترجم إلى العربية ، وفى عهد الخليفة

---

(٢٦) «مبادىء فى السياسه المصرية» للاستاذ محمد على علوبه باشا ( طبعة ١٩٤٢ ) ص ٤٢ - ٤٥ - وراجع توينبي ( المرجع السابق ) ص ٣٨ ، وراجع كتابه : « العالم والغرب » ترجمة روفائيل جرجس ومراجعة الأستاذ على أدهم ص ٢٦ ، ٢٧

العباسى أبى جعفر المنصور ترجمت كتب الكيمياء والطبيعة والطب والفلك ، ولم يلق ذلك كله إلا كل ترحيب من المسلمين (٢٧) .

ونجد بوجه عام أن حركة الترجمة التى بدأت فى عهد الامويين ثم ازدهرت ازدهاراً كبيرا فى عهد الدولة العباسية وبوجه خاص فى عهد المأمون لم تكن فحسب - كما يظن البعض - موجهة إلى الأدب والمنطق والفلسفة ، بل شملت كذلك الطب والهندسة وغيرها من العلوم (٢٨) .

( ج ) منهج البحث العلمى المعروف فى الغرب والقائم على أساس الملاحظة والتجربة والاستقراء ، والذى ينسب إلى بيكون Bacon . ولكن الواقع أن بيكون استقى هذا المنهج التجريبى بل أنه كذلك تلقى علومه وتعليمه فى الجامعات الاسلامية فى الاندلس . ذلك هو ما شهد به بعض العلماء الغربيين ، بل ان ذلك هو ما اعترف به بيكون ذاته (٢٩) .

فنحن حين نقتبس عن الغرب هـــذا المنهج العلمى نستطيع أن نقول :

« هـــذه بضاعتنا ردت الينا » (٣٠)

---

(٢٧) راجع للامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود « القرآن فى شهر القرآن» ص ٢٢ وراجع « أثر العرب فى الحضارة الأوربية» للاستاذ عباس محمود العقاد (١٩٦٠) ص ١١٦ ، ١١٧

(٢٨) « فجر الاسلام » للاستاذ أحمد أمين ( الطبعة السابعة ١٩٥٥ ) ص ١٢٨ وما بعدها

(٢٩) « بناء الانسانية » The Making of Humanity لمؤلفه بريفولت ص ٢٠٢

(٣٠) الآية ٦٤ من سورة يوسف

**ثانيا — في ميدان أنظمة الحكم ( الأنظمة الدستورية ) ، والعلاقات الاجتماعية .**

في هذا المقام أخالني بغير حاجة إلى أن أكرر ما سبق لي ذكره أنه ليس لنا، وليس ثمة حاجة بنا إلى أن نقتبس أو أن نأخذ شيئا مما يتعلق بالتقاليد والعادات الاجتماعية التي تتعارض مع معتقداتنا أو مع قيمنا الأخلاقية ، لا سيما فيما يتصل بالروابط العائلية التي كادت تنفصم هناك أواصرها وعراها ، والتي زاد فجورها وزال تقواها .

أما فيما يتعلق بالأنظمة الدستورية ( أنظمة الحكم ) فإن على أن أعالج الكلام بصددها بغير القليل من التفصيل . وهنا يجدر بي أولا أن أقرر أنه ليس ثمة ما يحول دون الأخذ في هذا الميدان — أو في غيره من ميادين التشريع — بطريقة الصياغة أو بالأساليب أو النظريات التي لا تتعارض مع مصالحنا وقيمنا وشريعتنا الغراء ، وإن لم تكن معروفة في التاريخ الاسلامي ولدى علماء الشريعة الاسلامية .

**مبدأ فصل السلطات** . ولأذكر لما تقدم مثلا : مبدأ فصل السلطات ، وهو المبدأ الشهير المعروف في الديموقراطيات الغربية باعتباره أهم وسيلة لحماية الحريات ، وهو مبدأ يهدف إلى عدم الجمع أو عدم تركيز سلطات الحكم في قبضة يد فرد واحد أو هيئة واحدة ، للحيلولة دون الاستبداد ، وانما يعمل هذا المبدأ على توزيع سلطات الحكم ( أي الوظيفتين التشريعية والتنفيذية ) بين هيئات مختلفة توزيعا يكفل التوازن فيما بينها حتى لا تطغى إحداها على أخراها وذلك مع كفالة الاستقلال للسلطة القضائية (٣١) .

(٣١) وكما يقول أحد كبار رجال الفكر السياسي السالفين من البريطانيين اللورد =

هذا المبدأ - كما ذكرت - غير معروف فى الاسلام ، فنظام الخلافة - بالصورة التى رسمها علماء المسلمين - لا يأخذ بهذا المبدأ ، فالخليفة يستطيع أن يجمع بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية . على أننا نلاحظ أننا إذا رجعنا إلى الواقع : الى التاريخ ، إلى صدر الاسلام وبخاصة فى عهد أبى بكر وعمر فإنه يتبين لنا أن الوازع الدينى - الذى حملهم على الزهد فى متاع الدنيا وما فيها من حكم وسلطان - كان خير ضمانة من ضمانات الحريات ضد نزعات اساءة استعمال السلطة وضد الاستبداد، وخير ترياق ضد نشوة السلطة التى تلعب ببعض الرؤوس كما تلعب بها نشوة الخمر ، ولكن ذلك الوازع الدينى العميق قد ضعف فيما بعد على النفوس سلطانه ، وولى بعد زمان الخلفاء الراشدين زمانه ، وانقلبت الخلافة - كما يقول ابن خلدون — إلى ملك منذ عهد خلافة معاوية ، ولذلك أصبحنا نرى من بعض الخلفاء والولاة بعض مظاهـــر سوء استعمال السلطان ، متواصل بهم حتى حد الاستبداد والطغيان . فاذا تبين أن المصلحة تقضى بالأخذ بذلك المبدأ - ومن باب أولى إذا كانت تقضى بالأخذ به ضرورات كفالة الحريات وجب الأخذ به ، فإذا كان الاسلام لم يقرر فرضه فهو لم يقرر رفضه، أقول وجب الأخذ به ؛ كما يقضى بذلك مبـــدأ المصلحة ، لاسيما تلك المصلحة التى ترتفع الى مرتبة الضرورة وهى فى مقدمة المبادىء التى جاءت بها

---

- أكتون Acton ( أن كل سلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة ) وعلى حد تعبير فيلسوف علم الاجتماع الفرنسى الدكتور جوستاف لوبون ( إن السلطة نشوة تعبث بالرؤوس ( أو تجعلها تدوخ من نشوة السلطة، vertige du pouvoir على حد تعبيره ) .

ولقد وصلت هذه النشوة برؤوس بعض عظماء التاريخ من ذوى السلطان المطلق الى حد أن جعلتهم احيانا يأتون تصرفات تحمل طابع الجنون ، ( والجنون - كما يقولون فنون ) ( أى أنواع مختلفة ) ذلك هو ما ذكره المؤرخون عن اسكندر ونابليون .

الشريعة الاسلامية التى لا تعرف الجمود كما يظن البعض اثما ، وكما يتهمونها به ظلما ، وانما هى تتسم بالمرونة التى تجعل منها شريعة صالحة لكل زمان ومكان.

ـ وان ما ذكرناه عن مبدأ فصل السلطات صحيح كذلك بصدد غيره من المبادىء أو الأنظمة الغربية التى لم تكن معروفة فى الاسلام ولا تتعارض مع مبادئه واصوله ، مثل مبدأ ازدواج مجلسى البرلمان ( أى ان يكون البرلمان مكونا من مجلسين لا من مجلس واحد ) ومثل النظام البرلمانى الذى يتميز بأن تكون الوزارة مسئولة مسئولية تضامنية عن اعمالها امام البرلمان بحيث يجب عليها ان تقدم استقالتها اذا فقدت ثقته ( او ثقة مجلس النواب اذا كان مكونا من مجلسين ) .

مذاهب ونظريات لخدمة سياسات معينة .وهنا يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى أننا نجـــد ـفى الميدان الدستورى أو السياسى ـ الكثير من المذاهب أو النظريات إنما يستنبطها الفلاسفة أو رجال القانون أو العلم لا لوجه الله ولوجه العلم ، وإنما تستنبط من أجل أنظمة أو اتجاهات سياسية معينة ، تستنبط للعمل على خلقها أو على خنقها ، تستنبط لتأييدها وتبريرها ، أو لتفنيدها وتغييرها أو تدميرها . وفى ذلك يروى عن فردريك الاكبر أنه أراد أن يستولى على بعض الاراضى الأجنبية ليضمها إلى مملكته ( بروسيا ) . فاعترض عليه بأن هذا التصرف يخالف مبادىء القانون الدولى ، فقال : سأستولى على تلك الأراضى ثم آتى بأحد علماء القانون الدولى ليضع نظرية أبرربها مشروعية استيلائى على تلك الاراضى .

بعض أمثلة ـ وايضاحا لما تقدم سأقدم بعض الأمثلة :

فنظرية الحق الإلهى ( أوالتفويض الإلهى ) التى كان يستند اليها الملوك قديما

إنما استنبطت لتأييد السلطان المطلق للملوك ، وبالعكس استنبطت نظرية العقد الإجتماعى لروسو وقد كانت بمثابة السناد الذى تستند اليه نظرية سيادة الأمة لتكونا من أسلحة الكفاح ضد نظرية التفويض الإلهى التى كان ينادى بها الملوك قديما قبل عصر الثورة الفرنسية (٣٢).

من كل ما قدمنا يتبين إلى أى حد لعب الجهل أو الخطأ من جانب الطبقة المثقفة فى البلاد الاسلامية دورا كبيرا فى تمهيد الطريق للجوانب السيئة لحضارة الغربية لغزو البلاد الاسلامية .

خاتمة ـ ولا يفوتنا فى مقام الختام أن نذكر أن نظرة الإكبار إلى ثمار أفكار العقل الغربى لا تزال تسيطر على عقول مثقفينا وقادة الفكر فينا ، فنحن ـ دون أن نحس ـ نلقنها إلى تلاميذنا فى مدارسنا ، فمنـــذ قليل من السنين تكلم كبير من رجال وزارة التربية والتعليم لدينا فى مصر ـ وهو الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى ـ فى أحد المؤتمرات الثقافية للبلاد العربية ، وكان مما قاله : « أن كتبنا ومناهجنا مليئة بالسموم الثقافية ، فمازلنا نتعلم أن والد العلوم الطبيعية هو دالتون وأن والد العلوم الرياضية هو نيوتن ، وأن والد علم الأحياء هو داروين » ، ثم قال « ولقد آن أن نتعلم أن هؤلاء جميعا تتلمذوا على علوم العرب وأن نعلم أولادنا فضل الخوارزمى على الرياضيات ، وفضل ابن سينا على الطب وفضل الغزالى وابن رشد وابن خلدون وغيرهم ، إن هؤلاء وغيرهم من آلاف العلماء العرب قد شع فضلهم من بغداد ودمشق وشمـــال افريقيا وقرطبه وغرناطه إلى أواسط اوروبا » (٣٣)

---

(٣٢) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا : ( القانون الدستورى والأنظمة السياسية ) ( الطبعة السادسة ١٩٧٦ ) ص ٤٤ - ٥٥ ، أو أى مؤلف من مؤلفاتنا فى القانون الدستورى ( فى موضوع : نقد النظريات التى تفسر ( أصل نشأة الدولة ) .

(٣٣) كان ذلك مما ذكره الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى فى المؤتمر الثقافى الذى عقد ببغداد فى أواخر نوفمبر ( تشرين الثانى ) عام ١٩٥٧

— ٢ —

# تيار الفكر الماركسى

أما وقد انتهينا من الكلام عن التيار الأول والأقدم : تيار الحضارة الغربية فإننا ننتقل إلى التيار الثانى الأحدث والأخطر وهو تيار الفكر الماركسى . ومن أجل أن نتبين كيف نقاومه ، ولا أقول كيف نقومه يجدر بنا أن نبين أولا المسالك التى يعمد أصحابه اليها ، والوسائل التى يستندون عليها ، وهى فى الواقع كثيرة ، على أن الفكر الماركسى ـ فيما أعتقد لا يستمد قوته من كثرتها ، أو ـ كما يظن البعض ـ من صلابتها ومتانتها ، وإنما هو يستمدها ( أولا ) من الجهل ، جهل الطبقة المثقفة بكنه الماركسية ، وبما تنطوى عليه من مواضع الضعف ، ومواطن النقص التى لم ينكرها حتى بعض كبار الماركسيين أنفسهم ، ومن الجهل بأساليبها فى الانتشار بل وبألاعيبها ، ومن الجهل بتربة البيئة التى تساعد على إنبات بذورها وامتداد جذورها .

هذه الحقائق التى أشرت اليها فى وجيز من العبارة بمجرد اشارة فى هذه الكلمة القصيرة الضيقة سأوسعها فيما يلى تفسيرا وتفصيلا .

ولنبدأ من البداية

فأولا ـ من الأمور المعروفة عن الماركسية حتى لدى من لا يعرفون كنهها من عامة جماهير الشعوب أنها ذات صبغة الحادية ، والعقيدة الدينية ـ التى لا يزال لها على جماهير الشعوب الاسلامية سلطانها ـ من شأنها أن تحمل هذه الجماهير على النفور من الملحدين ومذاهبهم .

وكان من ذلك أن سادت فى العالم الاسلامى تلك الفكرة القائلة بأنه ليس ثمة مايدعونا الى الخشية من تيار الماركسية أن يغرق بلادنا فى مجراه، مهما بلغت قوته فى جريانه، بل حتى فى طوفانه.

هذه الفكرة السائدة رغم صحتها فى ظاهرها إلا أنها فى باطنها وجوهرها ليست بمنأى عن بعض مواضع الخطأ ومواطن الخطر.

فاذا كان حقا وصدقا أن جماهير الشعوب الاسلامية تنفر من المذاهب ذات الصبغة الالحادية، وبالتالى من الماركسية، فان مثل هذا القول له وزنه الكبير اذا كان الأمر يتعلق بانتخابات نيابية حرة يتقدم اليها مرشحون ماركسيون، فإن الفشل هو حتما مصيرهم.

ولكن الماركسية حين يراد لها أن تغزو غيرها من البلاد ـ لاسيما من البلاد الاسلامية ـ فان الماركسيين لايتخذون من الانتخابات الحرة طريقا لغزوها لانهم يعرفون أنه طريق مسدود، وأن سهمهم فيها إلى صدورهم مردود. ونحن إذا رجعنا الى مذهبهم نجد أن صاحب المذهب (وهو كارل ماركس) يصرح أنه من أجل اقامة نظامه الماركسى يجب أن تقوم أولا حركة ثورية تهدم النظام الرأسمالى، وهو يعتمد فى ذلك على الطبقة العاملة فى الصناعات («البروليتاريا» على حد تعبيرها)، ذلك لانها الطبقة التى عانت الكثير من استغلال أصحاب رؤوس الأموال (فى عصره)، فهى صاحبة المصلحة فى تلك الثورة، وهى التى يعدها ماركس بالجنة على الأرض: بالسيطرة على المصانع، بل وبالهيمنة على شئون الحكم (وهى التى يطلق عليها دكتاتورية البروليتاريا) [٣٤].

---

(٣٤) راجع للفيلسوف الماركسى جاوردى كتابه (كارل ماركس) ترجمة جورج طرابيشى (طبع بيروت عام ١٩٧٠) ص ٢٧١ ـ وكتاب الايديولوجية السوفيتية المعاصرة =

على أننا إذا رجعنا إلى الواقـع ، وإلى التاريخ ، وبخاصة تاريخ أول ثورة في أكبر دولة ماركسية في هذا العصر ، أعنى الثورة الروسية الماركسية لعام ١٩١٧ ، فاننا نجـــد أن طائفة من الطبقة المثقفه ( لاجماهير الشعب ) هى التى فجرت بركان الثورة ، وكانت أقليـــة ضئيلة بزعامة لينين ، ولم تكن النزعة الماركسية هى التى مهدت لزعماء وقادة تلك الأقلية طريق جذب جماهير الشعب وراءهم كما مهدت سبيل نجاح ثورتهم ، وإنما كانت هناك أسباب وعوامل أخرى لم يكن على رأسها ، بل ولا فى ذيلها تلك النزعة الماركسية .

وبيانا لما قدمنا ندلى بما يلى :

من الأمور التى لم تكن موضع الجدال بل كانت موضع اليقين لدى الباحثين أن الايديولوجية الماركسية ( أو بعبارة أخرى : سيادة مذهب ماركس ) كانت فى روسيا قبل ثورة اكتوبر ١٩١٧ الشيوعية « تلعب دوراتافها » ، وكانت الأهداف التى أعلن عنها الروس الماركسيون مدى سنوات طوال قبل الثورة إنما كانت تتضمن أولا أقامة جمهورية برلمانية بورجوازية ( أى غيرماركسية ) على أن تتبعها فى مرحلة تاريخية تالية إقامة مجتمع اشتراكى (٣٥) .

**الظروف التى مهدت للثورة الشيوعية فى روسيا** ـ ولقد كانت فى مقدمة تلك الظروف التاريخية التى مهدت للزعيم الماركسى لينين طريق القيام بحركته الثورية ، وسبيل تقلد زمام الحكم بعد نجاحها أن الثورة كانت فى روسيا فى

---

=( بالفرنسيه ـ طبع بباريس عام ١٩٦٥ . لمؤلفه Wolfgang Léonliard الجزء الثانى ص ١٦٠

(٣٥) ( السياسة السوفيتية ) Soviet politics لمؤلفه بارنجتون مور الطبعة الأولى نيويورك ١٩٦٥ ص ٢٧ ـ ٢٩

ذلك الحين ضرورة من الضرورات . وكانت ترجع ضرورتها إلى عاملين :

الأول ـ أن هذه الثورة كانت الوسيلة الوحيدة لإنهاء حرب طويلة. كان الشعب يتوق الى وضع حد لها ـ مع المانيا ، وكانت روسيا قد أصيبت فى هذه الحرب بشر الهزائم وفادح الخسائر ، وكانت الحكومة الروسية رغم ذلك ورغم ارادة الشعب تريد الاستمرار فى الحرب ، وكان على رأس مبادىء قادة الثورة مبدأ إنهاء الحرب .

السبب الثانى الذى كانت ترجع اليه ضرورة القيام بتلك الثوره : أن روسيا كانت بحاجة ماسة الى التصنيع حتى تستطيع أن تسير فى ركب الدول المتمدينة المتقدمة ، وكان رأس المالى المحلى ( الروسى ) والطبقة والأحزاب التى تمثل الشعب من الضعف إلى حد كانت معه عاجزة عن حل تلك المشكلة العاجلة مشكلة التصنيع ، فلم يكن ثمة بد من الثورة ، ولم يكن ثمــــة سوى هيئة واحدة تستطيع أن تقوم بها : هى ذلك الحزب الثورى المنظم تنظيما قويا والذى يتزعمه لينين . وكان لينين يدين بمبادىء ماركس ، ولكنه لم يكن من الأشخاص الجامدين المتعصبين فى اعتناق مذهب من المذاهب dogmatique ، إنما كان رجلا يمتاز بروح عملية ، فعرف كيف يصنع لذلك المذهب من التفسير ويدخل عليه من التعديل والتغيير ما جعله يتلاءم مع ظروف البيئة ، ويجذب اليه جانبا كبيراً من جماهير الشعب الروسى ، لذلك فإنه يطلق على الماركسية فى روسيا : « الماركسية اللينينية » وكان الأصح والأدق ـ فيما نعتقد ـ أن يطلق عليها : « اللينينية غير الماركسية » أو « شبه الماركسية » كما سنبين ذلك بعد قليل بغير القليل من التفصيل .

ننتهى من ذلك كله إلى القول بأن نجاح ثورة ماركسية أو قيام نظام حكم

ماركسى - أو بعبارة أصح شبه ماركسى - فى روسيا لم يكن مرده إلى أن الشعب كان ماركسيا .

الخلاصة - أن عملية إقامة نظام ماركسى إنما تقوم بها فى الواقع أقلية من الطائفة المثقفة لاسيا فى القوات المسلحة ، لا جماهير الشعب .

على أنه يجب ألا يفهم مما تقدم أن الجماهير الشعبية لا يعمل حساب لها إذا زلزلت الأرض زلزالها وألقت الثورة الماركسية أثقالها ، فاذا كانت الماركسية لا تعتمد على جماهير الشعب - لاسيا فى الدول الاسلامية - فى القيام بحركة ثورية ماركسية فإن الماركسيين مع ذلك يعملون حسابا كبيرا لتلك الجماهير باعتبارها عقبة كبيرة يعملون على إزالتها من طريقهم ، بعبارة أخرى أن الماركسيين يعنون بأمر الجماهير لا باعتبارها أسلحة فى أيديهم ، ولكن باعتبارها عقبات فى طريقهم تعوق حركة أقدامهم (٣٦).

أساليب الحيل والخداع مع الجماهير - لما تقدم وجدناهم يتبعون مع الجماهير فضلا عن وسائل الإغراء ، واستغلال روح التذمر لديها لإثارتها - أساليب الحيل والخداع ، نذكر منها ما يلى :

الأسلوب الأول : ما اعترفت به احدى المجلات التى أنشأها الشيوعيون بعنوان :

« العلم والدين » (وهى تنطق بالرأى الرسمى للماركسية ) وقد ورد فيها ما نصه :

---

(٣٦) ويلاحظ أن الأمور تسير على غير هذا المنوال فى الوقت الحاضر فى عدد قليل بل نادر من الدول الغربية المتقدمة مثل فرنسا وايطاليا ، ولكنى هنا انما أتكلم عن الدول الاسلامية ، والدول الاوربيه غير المتقدمة كما كان شأن روسيا فى عهد انفجار ثورتها الشيوعية .

« لقد أدركنا فى الاتحاد السوفيتى منذ البدء خطورة بقاء الميراث الدينى على حاله فى المجتمعات السوفيتية ، مسيحية أو اسلامية » ثم تضيف تلك المجلة إلى ما تقدم : إنه « فى بعض النظم الماركسية الجديدة نجد جماعات من أصحاب المسئوليات ، وهم ماركسيون فكرا يمارسون الفروض الدينية علانية ويشجعونها ، ولكنهم يفعلون ذلك للسيطرة على زمام المعاقل الدينية لئلا تتحداهم ، أو ترى مرحلة التحول الماركسى مرحلة قاسية . ونحن فى الاتحاد السوفيتى لجأنا إلى هذا الأسلوب أيضاً فى مناطقنا الاسلامية ، كما يلجأ اليه بعض أقطاب الحزب الشيوعى فى ايطاليا ( الكاثوليكية ) ، ففى مثل هذه المناطق الإسلامية وجدنا أن ممارسة الطليعة الماركسية للفروض الدينية يساعدنا كثيرا على مرحلة التحول الإشتراكى ( أى الماركسى ) هناك ، لأن العبادة العلنية فى الوسط الاسلامى تعبر عن احترام الطليعة الماركسية المشاعر المحلية ، وبالتالى تنتزع هذه الطليعة من هذا الوسط الاسلامى الاحترام والطاعة للقيادة الماركسية (٣٧) .

**ظاهرة الخداع فى ادعاء اعتناق الاسلام** : ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن ظاهرة الخداع فى ادعاء اعتناق الاسلام ، وفى استغلال الدين بوجه عام ، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية أو مطامع شخصية هى ظاهرة عرفت فى التاريخ منذ أقدم عصوره (٣٨) ، ـ وعرفت فى تاريخ الاسلام منذ أقدم عهوده .

وحسبنا هنا أن نشير فى ايجاز إلى ظاهرة الخداع فى ادعاء جماعات من اليهود اعتناق الاسلام من أجل تحقيق أهدافهم فى ميدان الفساد والهدم .

---

(٣٧) كان ذلك مما ورد فى كتاب ( الاسلام والشيوعية ) للامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ( ١٩٧٦ ) ص ٢٩ ، ٣٠

(٣٨) يراجع بصدد : استغلال الدين فى العصور القديمة كتابنا : أزمة الفكر السياسى الاسلامى ( الطبعة الأولى ١٩٧٠ ) ص ٨٥ ـ ٩٧ أو الطبعة الثانية الموجزة ( ١٩٧٤ )

ونذكر فى هذا المقام الأمثلة التالية :

١ ـ وضع الأحاديث : يذكر عن بعض كبار اليهود الذين اعتنقوا الاسلام أو بعبارة أصح : الذين ادعوا الإسلام ( مثل عبد الله بن سلام ، وكعب الأحبار وعبد الله بن سبأ ) أن اهتمامهم كان موجها إلى رواية الحديث ، ولقد كان ينظر إلى ما يروونه من الأحاديث نظرة ارتياب ، لما عرف عنهم من وضع الأحاديث غير الصحيحة ونسبتها كذبا إلى الرسول ، وكان هدف هؤلاء الأدعياء ـ على حد تعبير العالم الجليل الشيخ أبو زهرة ـ «أن يفسدوا على المسلمين أمور دينهم »(٣٩).

٢ ـ الفتنة فى عهد خلافة عثمان : كان فى مقدمة العاملين على إثارة الفتنة بين المسلمين وتأليبهم على الخليفة عثمان بن عفان تلك الطوائف التى اعتنقت الاسلام ظاهرا لا باطنا ، وقد أخذ هؤلاء يذكرون على بن أبى طالب بالخير ، وينشرون روح التذمر فى البلاد، ويتخذون ما يفعله بعض الولاة (فى عهد خلافة عثمان ) ذريعة لدعايتهم ، ولقد كان على رأس هؤلاء عبد الله بن سبأ (ذلك اليهودى الذى دخل فى الاسلام ظاهرا ـ كما قدمنا ) (٤٠).

٣ ـ المعتزلة واليهود : ويذكر فى تاريخ المعتزلة أن كثيرين من المنافقين الملحدين استطاعوا أن يجعلوا لأنفسهم مكانا بين صفوف المعتزلة دون أن يفطن هؤلاء لأمر أولئك الملحدين وكيدهم ، حتى إذا ما فطن المعتزلة لما يبغون ويكيدون طردوهم من صفوفهم ، ولقد كان بين أولئك الملحدين المنافقين «من اتهم بأنه استؤجر لليهود لإفساد عقيدة المسلمين »(٤١).

---

(٣٩) تاريخ المذاهب الاسلامية للاستاذ الشيخ أبو زهرة ج ١ ص ١٣
(٤٠) راجع مؤلف الشيخ أبو زهرة ( المرجع السابق ) ص ١٣
(٤١) المرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٤

**٤ ـ الصهيونية و « الدونمة Donmeh » والعمل على هدم الخلافة فى تركيا .** ـ يجدر بنا أولا أن نذكر كلمة وجيزة عن كنه تلك الطائفة التى توصف « بالدونمة » .

**«الدونمة»** تطلق على يهود من أتراك أزمير ، وسالونيك ( اليونانية حين كانت تابعة لتركيا ) اعتنقوا الاسلام فى الظاهر ، ولكن فى الظاهر فحسب ، أى أنهم كانوا فى الباطن يهودا ، وقد تبعوا ـ فى ادعاء الاسلام ـ زعيمهم (أو نبيهم) شبتاى الذى ادعى عام ١٦٤٨ أنه المسيح الذى ينتظره اليهود ليعمل على إنقاذهم من تشريدهم ، وليؤسس لهم ملكا طويلا عريضا ، ثم ادعى الاسلام ليفلت من تنفيذ حكم عليه بالاعدام ، وأتباعه هم من يوصفون « بالدونمة » (٤٢) .

ولما كانت الحركة الصهيونية قد فشلت فى أواخر القرن الماضى فى حمل الخليفة العثمانى السلطان عبد الحميد على السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين (التى كانت تابعة لتركيا فى ذلك الحين ) فقد اتجه اليهود ـ ولاسيما الدونمة ـ إلى تحطيم الخلافة العثمانية فى تركيا . ولم يكن من المصادفات أن يكون تبليغ السلطان عبد الحميد قرار البرلمان التركى بعزله ـ على يد النائب اليهودى قره صو ( نائب سلانيك ) ، فقد كان هـذا النائب هو ذاته الذى سبق أن أوفده اليهود الصهيونيون لمقابلة

(٤٢) راجع الانسكلوبيديا بريتانيكا ( الطبعة الانجليزية لعام ١٩٦٠ فى الولايات المتحدة ) المجلد ١٩ ص ٧٨٧ ـ وراجع ( الانسكلوبيديا اليهودية) طبعة نيويورك الانجليزية عام ١٩٠٣ ) المجلد الرابع ص ٦٣٩ ـ كلمة Donmeh حيث ذكر عن الدونمة : إن هذه الطائفة كانت تدعى الاسلام جهرا ، ولكنها تقوم بأداء الشعائر الدينية اليهودية سرا كما كان زعيمهم شبتاى ، وكانت نساؤهم ترتدى الحجاب كما كان شأن المسلمات .

السلطان عبد الحميد ابرجوه وابرشوه ، أما الرجاء فكان للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين ، وأما الرشوة التي كانت توصف « بالهدية » فكان مقدارها خمسين مليونا من الجنيهات الذهبية لخزانة الدولة ، وخمسة ملايين لخزينة السلطان الخاصة، ولكن السلطان رفض الأمرين : الرجاء والهدية .(٤٣)

الأسلوب الثاني من أساليب الخداع لدى بعض الماركسيين : يتلخص فيما ينادى به بعضهم من امكان الجمع بين الماركسية والدين ، استنادا إلى ما هو معروف عن عدد غير قليل من الماركسيين - بل ومن زعمائهم — أنهم قد نبذوا من الماركسية أحد عناصرها أو مبادئها أو نظرياتها ، ومع ذلك فانهم ظلوا يعدون من الماركسيين،وان كنا نجد بعض هؤلاء قد وصفهم الماركسيون « بالمنحرفين » .

ذلك كان مثلا شأن « المدرسة الماركسية الحديثة » ( وأبرز أعضائها برنشتاين ( فقد نبذت من نظريات ماركس نظرية المادية التاريخية ) أى نظرية التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ ، وكما كان شأن الزعيم الماركسى لينين بصدد ما عرف فى عهده « بالسياسة الاقتصادية الجديدة » التى اتبعها ابان حكمه فيما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢١ والتى اعترف هو ذاته أنهـــا ليست من الاشتراكية (٤٤) . وكما كان شأن ستالين الذى لم يأخذ ابان حكمه ببعض المبادىء الماركسية ( كمبدأ السلطة الجماعية ، ومبدأ حرية النقد والنقد الذاتى ) ، وكما هو

---

(٤٣) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « نظام الحكم فى اسرائيل » ( من مطبوعات معهد البحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة الطبعة الأولى ١٩٦٤ ) ص ٢٩٠ — ٣٠٠

(٤٤) لينين « مقالات وخطابات ـ لمناسبة أعياد ثورة اكتوبر » ( طبعت بدار التقدم بموسكو عام ١٩٧٠ ) ص ١٣٢

شأن كل من الحزب الشيوعى الفرنسى ، والحزب الشيوعى الإيطالى حين أعلن كل منهما هذا العــام ( ١٩٧٩ ) أنه عـدل عن الأخذ بمبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » ، وذلك رغم أنه يعد — فى المـاركسية — « الأداة الرئيسية لتحقيق الاشتراكية » (٤٥) .

ومع ذلك فلم يستطع أحـد الإدعاء بأن هذين الحزبين أو أولئك القـادة والزعماء قد انقلبوا إلى غير ماركسيين، وكل ما حدث أن بعضهم (مثل برنشتاين) عدّ من المنحرفين .ولقـد اتهم كل من ستالين وخروشيف بهذه التهمة.

فاذا كان الأمر كما تقدم فقد كان طبيعيا أن يقول بعض الماركسيين أن نبذ مبدأ الالحاد،وهو الذى تنطوى عليه النظرية الماركسية المعروفة بنظرية المادية،هو أمر لاينفى عن الفـرد اعتباره ماركسيا طـالما كان يعتنق المبادىء والنظريات الماركسية الأخرى ، وبذلك فانه يمكن الجمع بين الماركسية والاسلام ، أو بينها وبين الدين بوجه عام . وهكذا يغدو من المستطاع — فيما يظنون — أن ترفع رفعا ـ أو بالأقل أن تدفع دفعا ـ من طريق الماركسية عقبة العقيدة الدينية . وإنه لمن اليقين أن مثل ذلك القـول أو الظن إثم مبين ، بل إثم مشين . فالالحـاد ـ

(٤٥) كان ما كتبه لينين : « ان الماركسى هو الذى يؤمن ليس فحسب بالصراع الطبقى ، بل كذلك بدكتاتورية البروليتاريا » ، ولذلك نجـده يعتبر أن دكتاتورية البروليتاريا هى « عصب الأفكار الماركسية » — يراجع فى ذلك كتاب الاستاذ الدكتور جلال أحمد أمين : « الماركسية » ص ٧٤ ، ٧٦ حيث يستند ( كمرجع له ) إلى مؤلف وضعه لينين ( بالانجليزية عن « الثورة البروليتارية » ص ٣٤ — وراجع كذلك « تطور الفكر الماركسى » للدكتور الياس فرح ( الطبعة الثانية ١٩٧١ ببيروت ) ص ٩٦

بالنسبة للماركسية ليس فحسب ـ كما يظن البعض ـ مجرد عنصر من عناصرها أو مجرد جزء من أجزائها بحيث يصح للماركسى أن ينبذه نبذا ، ثم يأخذ بقية الأجزاء أخذا ، ثم يظل مع ذلك ورغم ذلك ماركسيا كما كان ، ومؤمنا يغمره الإيمان لقد غاب عنهم أن الالحاد بالنسبة للماركسية ليس أحد أجزائها أو نظرياتها ، إنما هو جوهرها وعقيدتها ،هو الأساس الفلسفى لبنيانها ،وهو الدم الذى يسرى فى جثمانها وكيانها .

وبيانا لما قدمنا علينا أن نذكر أولا أن الأساس الفلسفى للماركسية يكمن فى النظرية المعروفة بنظرية «المادية الجدلية (أو الديالكتيكية)»، ويكمن كذلك ـ فيما يرى بعض كبار قادة الفكر الماركسى ـ فى نظرية «المادية التاريخية» ( أى التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ ) . والذى يهمنا هنا من أمر هاتين النظريتين هى فكرة ( المادية ) التى تنطوى عليها كل منهما . ويقصد «بالمادية» ـ كما يقولون ـ «الفهم المادى للعالم ، أى فهم الطبيعة كما هى دون اضافة غريبة عنها» ، أى استبعاد أى مفهوم ميتافيزيقى ( غيبى ) ، بما فى ذلك الاعتقاد بوجود الخالق . مما تقدم يرى أن المادية ذات صبغة الحادية .(٤٦)

وفضلا عن أن فكرة المادية ذات الصبغة الالحادية هى عنصر أساسى لبعض النظريات التى تعد بمثابة الأساس الفلسفى للماركسية فإنه يجب ألا يغيب عنا أن أهم نظريات ومبادىء الماركسية : مثل مبدأ اشتراكية الملكية ( الذى ينطوى

---

(٤٦) راجع لينين : مصادر الماركسية الثلاثة ( من مطبوعات دار التقدم بموسكو ) ص ٢٠ ـ و «مختارات من مؤلفات ماركس» ( الترجمة الانجليزية الطبعة الثالثة . لندن ١٩٤٥ ) الجزء الأول ص ٢٤ وراجع للاستاذ الدكتور جلال أحمد أمين مؤلفه «مقدمة الى الاشتراكية» ( الطبعة الأولى بالقاهرة ١٩٦٦ ) ص ٦٩ ـ ٧١

على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل إنتاج الثروة) ومثل نظرية الصراع بين الطبقات، ومبدأ دكتاتوريات البروليتاريا — تتعارض تعارضا جذريا مع الدين، وبخاصة مع مبادىء الاسلام .

الواقع — كما يقول أحد المفكرين والباحثين الفرنسيين الأستاذ بيير بيجو ( فى مؤلف له حصل بباريس عام ١٩٦١ على جائزة العلوم السياسية ) :

« ان الماركسية كلها يتضمنها فى الواقع النقد الموجه إلى الدين ، وان التيارين — تيار الالحاد وتيار الاشتراكية — يمتزجان دواما لدى ماركس [٤٧].

وأخيراً نضيف إلى ما تقدم أن من الأمور التى يعرفها الكثيرون لدينا فى مصر أن الفيلسوف الماركسى الفرنسى الكبير جارودى حين حضر إلى مصر فى أواخر عام ٩٦٩ وألقى بها بعض محاضرات عامة عن الاشتراكية والاسلام، وغيرها كان فى محاضراته يدعو إلى الأخذ بفكرته عن امكان التوفيق بين الماركسية والاسلام ، وإذا به حين عاد إلى فرنسا وجدناه يلقى من الحزب الشيوعى الفرنسى — فيما أذاعته بعض وكالات الأنباء العالمية — لدى عودته استنكارا لدعوته ، وذلك أنه يشفع له فى تلك الفكرة أو الدعوة « مآرب أخرى » يعتقد أنها تخدم الماركسية وتمهد سبيل انتشارها .

( جـ ) — ونذكر ثالثاً من تلك الأساليب الماركسية الماكرة التى خدع بهـا الكثيرون لاسيا بين بعض زعماء الدول الأفريقية التى تخلصت من نير الاستعمار

(٤٧) « الماركسية والانسانية » لمؤلفه بيير بيجو ( الطبعة الاولى بباريس ١٩٦١ ) ص ١٤٦ ، ١٤٨

وحصلت على استقلالها فى السنوات الأخيرة . ذلك الاسلوب هو ظهور الدولة الماركسية الكبرى ، أعنى الاتحاد السوفييتى فى صورة العدو الأول للاستعمار ، والصديق الأول للدول الصغيرة التى كانت تعانى من الاستعمار الغربى وتعمل على التحرر من نيره ومن سعيره . وكان فى ذلك أقوى سلاح بتار ساعد الماركسية على الذيوع والانتشار ، وكان فى مقدمة العوامل التى مهدت لها طريق انتشارها وللدولة الماركسية الكبرى طريق صعود نفوذها أخطاء السياسة الأمريكية الخارجية لاسيما على يد دالاس Dallas الذى كان وزير خارجية الولايات المتحدة فى عهد رئاسة الرئيس ايزنهاور منذ نحو عشرين من السنين ، حتى أن أحد الكتاب الغربيين ذكر — فيما وافتنا به الأنباء الخارجية فى ذلك الحين — « ان المستر دالاس هو خير وزير خارجية للاتحاد السوفييتى » !! ..

ولقد تبين فى السنوات الأخيرة بجلاء حتى لأعين البلهاء خطأ تلك الفكرة التى كانت قد سادت عن معاداة الروس للاستعمار ، فأفادت النفوذ الروسى أمدا من الزمان ، وكان أمدا طال حتى قصرت عن كشف خطئها وكذبها كثير من الجهود الصادقة ، إلى أن قدرت الأقدار فيما قدرت أن تخطىء السياسة الروسية وكثيراً ما أخطأت — فى علاقاتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط ، مما أدى إلى انهيار نفوذها واحتضار سيطرتها على تلك الدول الاسلامية ، حتى أنه ليصح القول : ان بريجنيف هو أحسن وزير خارجية للولايات المتحدة الأمريكية !!..

الواقع أن سياسة معاداة الاستعمار من جانب الروس لم تكن مسألة «مبدأ» أو نظرية من النظريات الماركسية ، إنما كانت — على حد التعبير العسكرى والسياسى — مسألة « تاكتيك » ، وذلك من أجل إضعاف نفوذ الغرب الرأسمالى

فى تلك المستعمرات ليحل النفوذ الروسى مكانه (٤٨) .

فإذا نحن نظرنا إلى المسألة من حيث المبـــدأ فإنه يتبين لنا أن السياسة السوفيتية إنما كانت تهدف إلى السيطرة العالمية . وهذا هو ما ورد على لسان لينين حين قال : « إن هـــذا النضال سينتهى بانتصار الجمهورية السوفيتية العالمية » .(٤٩)

ماركس والاستعمار - ولقد فات الكثيرين أن ماركس وزميله إنجيلز لم يكونا من المناهضين للاستعمار ، بل ان ماركس قد أيد الاستعمار البريطانى فى

---

(٤٨) راجع للدكتور عمر حليق كتابه : « موسكو وإسرائيل » (دراسة مدعمة بالوثائق لجهود موسكو فى خلق اسرائيل وإبقائها ) طبع عام ١٩٦٦ ص ٤٢٠ و ٤٢١ حيث يشير الى ما كتبته صحيفة « كول ها عام الاسرائيلية فى عـدد ١٩٦٥/١٢/١٣ وكان ما كتبته ما نصه : « إن العلاقه والزمالة بين المعسكر الاشتراكى بزعامة السوفييت وبين اسرائيل لا يمكن أن تتأثر بسبب معونة المعسكر الاشتراكى للنظم التقدمية الاشتراكية العربية كالجمهورية العربية المتحدة لانجاح التحويل الاشتراكى فى كل العالم العربى ، فمثل هذا التحويل ضرورى لسلامة اسرائيل » ـ ولقد تأكد هذا المعنى فى خطاب ألقاه السفير السوفييتى فى اسرائيل ، وذلك فى المؤتمر السنوى اليهودى الذى عقد فى اسرائيل فى منتصف شهر مارس ١٩٦٦ ( المرجع السابق ص ٤٦٢ )

وراجـع للدكتور سام بيرنانانه مؤلفه : « الاشتراكية الهندية » ، وقد ترجمه من الانجليزية الى العربية الاستاذ طه عمر ( طبع بالقاهرة عام ١٩٦٠ ) ص ٢٧ حيث يذكر « ان تصرفات الدول الشيوعية أضعف الايمان بها » وص ٤٤ حيث يقول : ليس صحيحا أن الشيوعيين يكرهون الاستعمار » ، وص ٤٩ حيث يذكر « ان الحـزب الشيوعى الهندى ( قبل استقلال الهند ) كان بمعزل عن الحركة الوطنية للاستقلال » .

(٤٩) لينين : « مقالات وخطب لمناسبة أعياد ثورة اكتوبر » ( المرجع السابق ) ص ٤٢

الهند ( فى عهده ) وأشاد بانتشار الصناعة الانجليزية فى الهند ، ولقد كان يرى أن من شأن ذلك الاستعمار أن يهز الجمود الذى كان جاثما على الهند فتسرع فى اللحاق بركب الحضارة الحديثة . ولكن لينين رأى أن تمد الدول الماركسية يد العون الاقتصادى والفنى والسياسى إلى الشعوب المتخلفة المستعمرة لمساعدتها على التحرر وتحقيق ثورتها الديموقراطية باعتبارها - على حد تعبيره - « خطوة أولى صوب الاشتراكية » . (٥٠) وجدير بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن الماركسيين حين يتكلمون عن (الاشتراكية) فهم يعنون بها الاشتراكية (الماركسية) لأنهم يعتبرون أن الماركسية هى وحدها الجديرة بأن توصف بالاشتراكية ، وأن ما عداها من أنواع الاشتراكية ليست سوى مجرد اشتراكية مزيفة أو اشتراكية (خيالية) على حد تعبير ماركس .

( د ) - ولا تفوتنا أخيرا العناية بالتنويه بأسلوب رائج من أساليب التمويه، ذلك قولهم أن فى مقدمة الدلائل القاطعة على صحة مذهب ماركس وقوته ما هو بين من أمر استقرار نظام الحكم الماركسى فى روسيا وقوتها ، بينما كانت من قبله لا تعرف فى تاريخها فى ميدان الحرب سوى الهزائم ، وفى ميدان الحكم والادارة سوى ضروب الفساد والمظالم .

ان هذا القول أو الدليل قوى كل القوة فى ظاهره ، ولكنه ضعيف كل الضعف

---

(٥٠) راجع « أسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية » رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور اسكندر غطاس ( عام ١٩٧٢ ) ص ١١٥ و١٩٦ و ١٩٧ حيث يستند على عدة مراجع منها كتاب « الماركسية فى الاتحاد السوفيتى » ( بالفرنسية طبع بباريس عام ١٩٥٥ ) ص ٢٨٦ وما بعدها .

وراجع « المذاهب الاشتراكية المعاصرة » للدكتور راشد البراوى ( الطبعة الثانية ١٩٧٠ ) ص ٢٦٣

فى باطنه وجوهره .

وبيانا لذلك كان علينا أن نتساءل ( أولا ) هل كان حقا مايقولون ويدعون أن روسيا طبقت مذهب ماركس ؟ والجواب نجده لدى غير قليلين من العلماء المنصفين بل ومن بعض الزعماء الماركسيين نذكر فى مقدمتهم كاوتسكى الذى كان يرى خطأ الرأى الذى (ينظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنهما شيئان متماثلان) (٥١) .

ونجد العلامة كارل بوبر ( أستاذ الفلسفة بجامعة لندن ) الذى وقف موقف الدفاع عن ماركس فى بعض المواضع - يقول : ( إننا إذا نظرنا إلى كلمات ماركس فان من عسير الأمور بل من محالها أن نجعل من الثورة الروسية مثالا للثورة الاجتماعية كما تنبأ بها ماركس ، الواقع - كما يقول - أنه لا وجه للشبه بين هذه وتلك ) (٥٢) .

ويقول أحد كبار علماء الاقتصاد (شومبيتر): ولقد كان بين المغزى الحقيقى لمذهب ماركس وبين التطبيق السوفييتى للمذهب هوة تبلغ من السعة والكبر مدى ما بلغته تلك الهوة التى كانت تفصل بين ديانة المسيحيين الأوائل وبين العقيدة والشعائر التى كان يأخذ بها رجال الكنيسة فى القرون الوسطى ، ثم يقول

---

(٥١) المذاهب الاشتراكية المعاصرة ( المرجع السابق ) ص ١٠٥ حيث يستند المؤلف الى « الماركسية : دراسة تاريخية ونقدية » لمؤلفه لشتهيم G. Liehtbéim ( طبع عام ١٩٦٤ ) ص ٢٧٠ — ويلاحظ أن كاوتسكى كان صديقا حميما لانجلز وقد عاش ما بين عامى ١٨٥٤ و ١٩٣٨

(٥٢) بوبر popper « المجتمع الحر وأعداؤه » ( بالانجليزية ) ج ٢ ( الطبعة الأولى بلندن عام ١٩٤٥ ص ٢ ، ١ ، ١٨١

«ان الاشتراكية كما هي مطبقة في الواقع في روسيا لاتزال بعيدة جداً عن تلك الصورة من الشيوعية التي رسمها ماركس .. الخ » (٥٣) .

أنه إذا كان مذهب ماركس يعد المذهب الرسمي للدولة هناك إلا أنها خرجت عنه ، بل خرجت عليه ـ لدى التطبيق العملي ـ في الواقع ، في عديد من المواضع . ولقد بلغت هذه المواضع حجماً من حيث العدد ، وحداً من حيث البعد وصل بأحد الزعماء الماركسيين أنفسهم ـ كما قدمنا ـ إلى أن يقول بأنه من خطأ الرأى أن ننظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنهما شيئان متماثلان.

وحسبنا هنا أن نكرر ما سبق لنا ذكره ما اعترف ليفين به من أن السياسة الاقتصادية التي اتبعها مدى بضعة سنوات لم تكن من الإشتراكية . وأنه بعد توليه شئون الحكم قام بتوزيع أراضى النبلاء وكبار الملاك على الفلاحين، وهذا يتعارض ـ كما هو بين ـ مع مبدأ جوهرى من مبادىء الماركسية وهو مبدأ « اشتراكية الملكية » الذى ينطوى على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل إنتاج الثروة

---

(٥٣) شومبيتر Schumpeter ( استاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة راجع كتابه : « الديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية » (الترجمة الفرنسية من الانجليزية) ص ٦٩ ، ٢٠٩ حيث يضيف الى ما تقدم قوله : « ان القادة ( فى روسيا ) يكرهون التأكيدات القديمة لماركس ، على أنه مما لا ريب فيه أن كثيرين منهم على اقتناع الآن بأن البشرية لن ترى المرحلة الثانية ( وهى مرحلة الشيوعية الكاملة ) قبل انقضاء العديد من القرون ، بل ولا المرحلة الأولى ( وهى مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، التى تجتازها روسيا الآن ) بالصورة التى رسمها ماركس » ـ ثم يقول ذلك العالم الاقتصادى الكبير (ص ٢٢٤ ) « إنه مما لا يجوز انكاره أنه لاماركس ولا انجلز كانا يسمحان ـ فى المرحلة الأولى ـ باجراء تنازلات تبلغ من الأهمية تبلغ الملكية الكولخوزية » . ويلاحظ أن الكولخوز ( وهو صورة من الملكية الزراعية التعاونية) يمثل الجانب الأكبر من الاراضى الزراعية للاتحاد السوفييتى

وفى مقدمتها الأرض ، وقد فعل لينين ذلك لاستمالة الفلاحين إليه وإلى مناصرة نظام الحكم الذى أقامه فى بداية عهده .

ولقد صرح لينين بعد توليه شئون الحكم بأنه لم يجد فى الماركسية ما يساعده على حل المشاكل العملية الاقتصادية (٥٣ مكرر) . وحسبنا كذلك أن نذكر أن روسيا لم تعرف بتاتاً مرحلة دكتاتورية البروليتاريا بالصورة التى رسمها ماركس . فالبروليتاريا ( أى الطبقة العاملة فى الصناعات ) لم تتول الحكم فى روسيا ولا ليوم واحد . فالواقع أن الحكم هناك بأيدى تلك الطبقة التى يطلق عليها طبقة « البيروقراطية السياسية » ، ويعد الحزب الشيوعى هو منبت أو مصدر تلك الطبقة العليا التى تشمل كبار رجال الفكر والفن وقادة الجيش ومديرى الإدارات والمشروعات . وليست تلك الطبقة هى « البروليتاريا » التى يعنيها ماركس . وإذا نحن نظرنا إلى نسبة عدد العمال إلى غيرهم من الطوائف فى البرلمان السوفييتى ، فإننا نجد به من المهندسين والفنيين عدداً أكبر مما نجد فيه من العمال ومن أعضاء الكولخوز ( المزارع الجماعية التعاونية ) ، ثم إن ما يقرب من نصف عدد النواب قد اجتازوا مرحلة التعليم العـــالى . وقد ذكر كاربنسكى أنه يوجد بين أعضاء البرلمان السوفييتى ٣١٨ عاملا و ٢٢٠ مزارعاً و ٨٠٩ من المثقفين (٥٤) .

وإذا نحن سلمنا جدلا بأن روسيا طبقت مذهب ماركس تطبيقاً صحيحاً سليما فإن من السذاجة التى تبلغ حد الغفلة أن تنسب قوة دولة من الدول لمجرد

---

(٥٣ مكرر) بوبر جـ ٢ ( المرجع السابق ص ٧٩ والشرح رقم ٧ ص ٣٠٥

(٥٤) يراجع فى ذلك « السلطة السوفيتية « Le pouvoir Sovietique » تأليف شامبر H. Chambre ( طبع باريس ١٩٥٩ ) ص ٧ — ٣٨ ، ٦٨ وكتاب ستالين : « اسس اللينينية » ( الطبعة العاشرة ١٩٣٤ ) ص ١٠٨ — ١٢٢ .

اعتناقها مذهباً من المذاهب، فهناك عوامل عدة هي التي تصنع للدولة قوتها، وترفع لها بين الدول مكانتها. فإذا نحن بحثنا عن العوامل التي صنعت قوة روسيا فإننا نستطيع أن نلخص أهمها - فيما يذكر الباحثون - فيما يلي :

أولا — ما قطعته روسيا من الأشواط البعيدة في سبيل التقدم في مختلف النواحي : العسكرية والاقتصادية والثقافية وبوجه خاص سياسة التصنيع وما يطلق عليها التكنولوجيا . وذلك ما يعترف به المنصفون من الباحثين الغربيين أنفسهم بل وبعض الزعماء الشيوعيين الذين نبذوا الشيوعية وأصبحوا من المعادين للنظام السوفييتي (مثل جيلاس الذي كان نائباً للزعيم اليوغوسلافي تيتو ) (٥٥) .

ثانياً — استمد النظام السوفييتي قوة من كفاحه ضد هتلر وانتصاره عليه. على أنه يجب أن يلاحظ هنا أمران . (الاول) أنه لو لم يكن الغرب الرأسمالي حليفا لروسيا في تلك الحرب لما كان ثمة في هزيمتها ريب ، ولقضى عليها وعلى الماركسية معها ، والأمر (الثاني) أن تلك القوة قد استمدها الشعب الروسي في تلك الحرب لا من شعور الحرص على نظام الحكم السوفييتي ، بل من شعوره القومي الوطني ، ولقد كان ستالين - كما يقول جيلاس - ذكيا فلم يذكر أثناء الحرب الحكومة السوفييتية كثيرا ولم يتحدث عن اشتراكيتها وإنما ذكر شيئا واحداً هو الوطن .(٥٦) .

---

(٥٥) الطبقة الجديدة ( في الشيوعية والثورات القديمة والحديثة ) تأليف م . جيلاس ( نائب زعيم ثورة التحرير في يوغوسلافيا ) ترجمة ماهر نسيم ( ١٩٥٦ ) ص ٢٠١

(٥٦) جيلاس « الطبقة الجديدة » ( المرجع السابق ) ص ١٧٤ حيث يقول : « حينما هاجم الألمان الاتحاد السوفييتي خيل لهم أن رغبة الروس في المقاومة ضعيفة ، غير أنه ما =

**ثالثا** - جمود الكثيرين من الروس الذين يعارضون النظام القائم (لاسيما فى عهد ستالين الذى دام نحـــو الثلاثين من السنين) فكانوا يقفون منه موقفا سلبيا ، وهو موقف تفسره كثرة ماجرى من حركات التطهير وأساليب الارهاب(٥٧)

**رابعا** - ويقول البعض أن الروس لم يعرفوا الديموقراطية والحرية من قبل ، ولذلك نجدهم قد أنسوا إلى النظـــام السوفييتى ولم يثوروا عليه رغم صبغته الاستبدادية (٥٨) .

**خامسا** - ثم يجب ألا ننسى الدور الذى لعبتـــه المصادفات التى شاءت أن يكون رأس الدولة السوفيتية فى بداية نشـأتها شخصية عبقرية فـذة مثل شخصية لينين .

**سادسا** - أخطاء السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتى سبقت لنا الإشارة اليها .

**سابعا وأخيرا** - ماقام به النظام السوفييتى من القضاء على أزمة العمال العاطلين. ومن الطريف مايعلق به أحد الكتاب الغربيين على ذلك بقوله : « إن السجون

---

= ان كشف هتلر عن اتجاه نيته الى القضاء على الدولة الروسية وما ان تبين للشعب الروسى أن هتلر يعتزم تحويل الشعوب السوفييتية الى أرقاء مستعبدين حتى يرزحب الوطن التقليدى من أعماق الشعب الروسى فاستمات فى الدفاع عن نفسه » .

(٥٧) جيلاس ( المرجع السابق ) ص ٢٧١ — وراجع مستقبل روسيا للاستاذ ليونارد شابير وترجمة الاستاذ على أدهم ص ٧٢

(٥٨) راجع كتاب « السلطة السوفيتية » ( المرجع السابق )ص ١٦٢

لاتوجد بها أزمة عمال عاطلين !! (٥٩) .

• • •

مما تقدم يتبين أن ما بلغته روسيا من القوة أو النهوض لم يكن مرده إلى مذهب ماركس . ويلاحظ أن ثمة دولا فى هذه الحرب العالمية الأخيرة بعد أن هزمت نهضت بل ووثبت فى طريق النهوض والتقدم وثبات هائلة بعيدة ، وهى فى الوقت ذاته أبعد ما تكون عن الماركسية ، نذكر فى مقدمة تلك الدول اليابان وألمانيا الغربية .

مواضع الضعف فى مذهب ماركس :

وجدير بنا الآن أن نعيد إلى الأذهان ما ذكرناه فى البداية من أن الماركسية إنما تستمد قوتها مما تجده فى العالم الإسلامى من فراغ ثقافى : أعنى من جهل الطبقة المثقفة ـ اللهم إلا فى القليل النادر ـ بكنه الماركسية وبمواضع الضعف فيها وبالمسالك التى تركن فى الظلام اليها ، وبالوسائل التى تستند عليها .

أما وقد كشفنا عن زيف تلك الوسائل والمسالك فإنه لم يبق سوى بيان مواضع الضعف فى المذاهب ، ومواطن النقد له ، وهذه معروفة يعرفها الدارسون للماركسية دراسة علمية ولم ينكرها حتى بعض الزعماء الماركسيين ، وهم يعرفون أن أهم نظرياتها ومبادئها قد بين العلم الكثير من أخطائها وأثبتت احداث التاريخ عدم صحتها ، وهذه الأخطاء والانتقادات كثيرة بحيث لا يحيط ببيانها سوى العديد من المحاضرات ، لذلك لم يكن فى مثل هذا المقام على ـ من أجل

---

(٥٩) لزيادة التفصيل تراجع أية طبعة من طبعات كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية .

اطلاعكم عليها — سوى إلقاء نظرة سريعة إليها ، كتلك النظرة التى يلقيها على وجه الأرض راكب طائرة تطير بسرعة ألفى ميل فى الساعة

حسبى أن أشير هنا إلى ماذكره زعماء الماركسية عن هذا المذهب وأهم مبادئه ونظرياته .

وهنا نجد أولا أن لينين ـ كما سبق أن ذكرت ـ بعد توليه شئون الحكم ـ صرح بأنه لم يجد فى الماركسية مايساعده على حل المشاكل العملية الاقتصادية . وقد يعجب البعض لمثل هذا التصريح ، ولكن هذا العجب يزول حين يعرفون أن تولى لينين مهام الحكم فى روسيا كان مفاجأة له (٦٠).

وثانيا ـ من الأمور المعروفة أن نظرية « المادية التاريخية » ( أو التفسير الاقتصادى للتاريخ ) وهى إحدى أهم نظريات ماركس كانت موضع النقد من جانب المدرسة الماركسية الحديثة ( وأبرز أعضائها برنشتين Bernstei n ) بل لقد وجدنا انجيلز زميل ماركس وصديقه قد حاول أن يصحح هذه النظرية أثناء حياة ماركس وبالاتفاق معه (٦١) .

ثالثا ـ ومما ذكره أحد الزعماء الشيوعيين الذين نبذوا الشيوعية وهو

---

(٦٠) راجع للزعيم الماركسى المعروف تروتسكى ( زميل لينين وصديقه ) كتابه : « حياتى » My life ص ٣٢٧

(٦١) ذلك هو ما كتبه انجيلز فى كتابه الشهير المترجم الى الفرنسية بعنوان L' anti - Duhring وكان ذلك نقلا عن مؤلف الاستاذ بودان Baudin : « تاريخ المذاهب الاقتصادية » ( الطبعة الرابعة بباريس عام ١٩٤٧ ) ص ١٩١ ، ١٩٢
ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا «الاسلام ومبادىء نظام الحكم فى الماركسية والديموقراطيات الغربية » الطبعة الاولى ١٩٧٦ ص٢٨٦ والمراجع المشار اليها .

جيلاس قوله : « إن الشيوعية آخذة فى الانطفاء كمذهب فكرى » ثم يضيف إلى ذلك قوله : « لذلك ترى الشيوعية أن من الامور الضرورية أن تحتفظ بالسلطة كوسيلة للسيطرة على الشعب »[٦٢] .

رابعا - لقد نبذ كل من الحزب الشيوعى الفرنسى والحـــزب الشيوعى الايطالى مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ( فيما وافتنا به وكالات الأنباء الخارجية فى أوائل هذا الصيف لعام ١٩٧٦ ) وذلك رغم أن هذا المبدأ يعد - كما ذكر لينين - « الأداة الرئيسية لتحقيق الاشتراكية » وأنها « عصب الأفــكار الماركسية »[٦٣] ،

خامسا - كان لماركس كثير من التنبؤات عن سير حركة التطور فى التاريخ، وكان من المبادىء التى نادى بها مبدأ « الحتمية التاريخية » وأهم صور هذا المبدأ « حتمية الحل الاشتراكى » وتقوم فكرة الحتمية ،والتنبؤات على أساس الاعتقاد بأن ثمة « قوانين » يسير التطور التاريخى وفقاً لها ، وتقع حتما بعض الأحداث التاريخية فى المستقبل وفقا لها ، وأن هذه القوانين يمكن استنباطها كما هو الشأن فى بعض العلوم الأخرى كعلم الاقتصاد حيث استنبطت فيـــه بعض القوانين كقانون العرض والطلب ، وكعلم الطبيعة حيث عرف فيه قانون جاذبية الأرض

---

(٦٢) جيلاس : « الطبقة الجديدة » ( المرجع السابق ) ص ٢٨٦

(٦٣) لينين : « الثورة البروليتارية » ( بالانجليزية ص ٣٤ وكان ذلك نقلا عن كتاب الاستاذ الدكتور جلال أحمد أمين : « الماركسية » ص ٧٤ ، ٧٦

وراجع أيضا « تطور الفكر الماركسى » للدكتور الياس فرح ( الطبعة الثانية ببيروت ١٩٧١ ) ص ٩٦

وراجـع : دراسات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى بمناسبة العيد المئوى لميلاد لينين ( ١٩٧٠/٤/٢٢ ) ص ١٩

وقوانين الضوء الخ . وذلك الاتجاه الفكرى القائل بوجود قوانين تسيطر على تطـــور التاريخ هو ما يطلق عليه فى هذا العصر « المذهب التاريخى (historicism) » .

الذى يهمنا هنا أن نشير إليه فى إيجاز هو أن هذه التنبؤات التى تنبأ بها ماركس قد كذبها التاريخ تكذيبا ، وكفى بالتاريخ شاهداً وحسيبا ورقيبا ، اللهم إلا إذا استثنينا من تلك التنبؤات بعضا قليلا بل ضئيلا ، كما أن يد البحث العلمى الحديث قد وجهت إلى وجه تلك « الحتمية » صفعة قوية سيظل صداها يتردد فى أذن التاريخ أمداً طويلا .

لقد كان لماركس العديد من التنبؤات كان أولها ما رآه من أن الثورة التى ستتمخض عن نظام ماركسى سوف ينفجر بركانها أولا فى أكثر البلاد الرأسمالية الصناعية تقدما حيث يوجد عدد كبير من عمال الصناعة البائسين المتذمرين وذوى المصلحة الأولى فى هدم النظام الرأسمالى . وفى عام ١٨٧٠ تنبأ لانجلترا أنها سوف تكون مركز هذه الثورة (٦٤) . والتاريخ قد أثبت لنا أن انجلترا كانت ولا زالت أبعد الدول عن أن تقوم فيها مثل هذه الحركة الثورية الشيوعية ، وإنما قامت تلك الثورة فى آخر بلد أوربى كان ماركس يفكر فى قيامها فيه ، ذلك البلد الذى كانت الصناعة فيه بالغة أقصى مدى من التأخر وهى روسيا القيصرية ، فهى لم تكن بعد من الدول الرأسمالية .

وتنبأ ماركس أن الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية سيأخذ فى الازدياد ، ولكن التاريخ بين لنا أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

---

(٦٤) جيلاس : « الطبقة الجديدة » ص ٢٥ ، ٣٧ ، ٤٦

استطاعت الطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون صراع .

وتنبأ ماركس بأن الطبقة العاملة سوف يأخذ بؤسها فى الازدياد فى ظل النظام الرأسمالى ، وأن الطبقة الوسطى ستأخذ فى الانقراض لأنها ستتحول إلى طبقة عاملة ، كما تنبأ بأن الطبقة العاملة فى مختلف أقطار العالم سوف تتحد وتقوم بثورة عالمية للاطاحة بالأنظمة الرأسمالية . وقد كذب التاريخ هذه التنبؤات جميعا ، وبين لنا كيف أن الشعور الوطنى (المحلى) تغلب على الوجدان الطبقى لدى الطبقة العاملة التى تدين بمبادىء ماركس ، فأدى ذلك إلى فشل « الدولية الأولى » First International والقضاء عليها عام ١٨٧٦ كما أدى إلى القضاء على « الدولية الثانية » على أثر قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إذ وجدنا العمال الماركسيين الألمان يحاربون العمال الماركسيين الفرنسيين ، ومثل ذلك حدث فى الحرب العالمية الثانية (٦٥) .

فإذا نحن انتقلنا من الناحية التاريخية إلى الناحية العلمية فإننا نجد الفيلسوف البريطانى الكبير العلامة پوپر Popper ( وأستاذ الفلسفة بجامعة لندن ) قد بين لنا ( فى مؤلف بعنوان « عقم المذهب التاريخى ) أن الأسلوب العلمى لا يقر

(٦٥) « الدولية الاولى » هى تلك المنظمة أو الهيئة الدولية التى أنشأها ماركس عام ١٨٦٣ لنشر مبادئه ولتدعيم الروابط وروح التعاون بين العمال فى مختلف الدول . وقد فشلت هـذه الهيئة فى مهمتها نظرا لما نشأ من خلافات حادة بين قادتها ، وكان للعوامل الاقليمية والوطنية المختلفة الأثر الأكبر فى عدم الانسجام بين قادتها المنتسبين الى جنسيات ودول مختلفه

الأخذ بمبدأ الحتمية (٦٦) . فإذا صح - كما يقول - أن فى مقدورنا التنبؤ بسير تاريخ أحداث المستقبل فإن ذلك يعنى أنه ليس فى مقـدور العقل ولا إرادة البشر أن تدخل على خطوات سير الأحداث تبديلا أو تعديلا ، وأن كل مايطلب منا هو أن نعمل على إزالة العـــوائق التى تعترض طريق سيرها طبقا لتلك التنبؤات (٦٧) .

فالعلامة بوبر يرى أنه لا يمكن أن يكون للتطور « قانون » يسيطر عليه ، وإنما هناك « إتجاهات » (٦٨) .

وقد أيد هذا الرأى العالم الاقتصادى الأمريكى الكبير الأستاذ شومبيتر حيث يقول أن الأمر حين يتعلق بالتنبؤات عن مستقبل نظام من الأنظمة ، فإننا لانستطيع إلا معرفة الاتجاهات ( tendances ) العامة للتطور فى بلد معين ، وهذه الاتجاهات لاتدلنا إلا على ماسيحدث فى ذلك البلد .

لو أن الأمور ظلت سائرة على النحو الذى كانت تسير عليه فى الفترة التى

---

(٦٦) راجع للعلامة بوبر كتابه The Poverty of Historicism وقد ترجمه الى العربية الاستاذ الدكتور عبد الحميد صبره ( الاستاذ بكلية الآداب جامعة الاسكندرية ) بعنوان : « عقم المذهب التاريخى » ( عام ١٩٥٩ ) ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٦٧) بوبر « المجتمع الحر وأعداؤه » ( المرجع السابق ) ج ٢ ص ٨١ - ويضيف الى ما تقدم قوله : « لا يصح أن يؤاخذ ماركس لأنه أخــذ بغير الرأى الذى نقول به ، فلقد كان أكبر رجال العلم فى عصره ينادون بمثل ذلك الرأى الذى ينادى به » .

(٦٨) بوبر : « المجتمع الحـــر وأعداؤه » ( المرجع السابق ) ج ٢ ص ٨٢ ويضيف الى ما تقدم : لقد كتب ماركس فى كتابه رأس المال يقول : « حينما يكتشف مجتمع من المجتمعات القانون الطبيعى الذى يرسم طريق تطوره فانه لا يستطيع أن يتجاوز مراحل ذلك التطور بجرة قلم » .

كانت موضع دراستنا وملاحظتنا وإذا لم تتدخل عوامل أخرى، ثم يقول: « إن التنبؤ عن المستقبل يعد عملا غير ذى صبغة علمية extra-scientifique حين يتجاوز نطاق تحليل الاتجاهات التى هى موضع الملاحظة ، فيجب ألا يفوتنا أن ظهور (أو تدخل) عوامل خارجة عن نطاق ميدان ملاحظاتنا يصح أن يحول دون الوصول إلى النتائج المترتبة على تلك الاتجاهات(٦٩) » فلا يجب الخلط بين «القوانين» و«الاتجاهات» فى التاريخ ، فاذا صح التسليم بوجود «القوانين» التى تسيطر على تطور التاريخ ، « فالاتجاهات ، بقاؤها - كما يقول العلامة بوبر - رهن ببقاء بعض الشروط ، بخلاف القوانين فبقاؤها غير مشروط بوجود ظروف معينة ، إذ هى صبغة «حتمية» . خلاصة ما تقدم أن الاتجاهات لا تصلح أساساً للتنبؤات (٧٠).

**خاتمة :**

ولا يسعنا أن نختتم هذا البحث دون أن نوجه الأنظار إلى صورة من صور ذلك الفراغ الثقافى الذى أشرت إليه ، وهذه صورة خطيرة لأننا نشهدها لدى بعض من قادة الفكر السياسى فى غير قليل من البلاد العربية ، إذ نجدهم - وهم غير ماركسيين - ينادون « بحتمية الحل الاشتراكى » وبالأخذ «باشتراكية الملكية» ، وهم يجهلون - فيما يجهلون - أن هذين مبدآن يعدان فى مقدمة المبادىء التى نادى بها ماركس، كما يجهلون كنه هذين المبدأين .

يجهلون أن ماركس حين نادى «بحتمية الحل الاشتراكى» فهو إنما يعنى أنه

---

(٦٩) شومبيتر (المرجع السابق) ص ٤٤٩

(٧٠) بوبر « عقم المذهب التاريخى » (المرجع السابق ) ص ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٦

طبقا لقانون تطور التاريخ (الذى يدعى استنباطه) فإن الرأسمالية مآلها حتما إلى الانهيار ، وأن الاشتراكية الماركسية سيقوم بناؤها حتما على أنقاض الرأسمالية .

ومما تجدر ملاحظته أن ماركس وأتباعه يعنون دائماً بالاشتراكية - الاشتراكية الماركسيه -لأنهم يعتبرون أن الماركسية هى وحدها الجديرة حقاً بأن توصف بالاشتراكية ، أما ماعداها من أنواع الاشتراكية فهى - غير جديرة بهذا الوصف ، إنما هى اشتراكية « خرافية» أو خيالية . على حد تعبير ماركس .

أما مبدأ اشتراكية الملكية فهو جوهر النظام الماركسى ، وهو يعنى الغاء الملكية الخاصة لوسائل انتاج الثروة (كالأرض والعمارات السكنية والمصانع) .

الفراغ الثقافى : ولا يفوتنا - فى مقام الختام - أن نذكر أن سد ذلك الفراغ الثقافى (الذى سبقت الإشارة اليه) إنما يكون بأن تنشر - بمختلف وسائل الإعلام - المعارف التى سبق لى ذكرها عن الحضارة الإسلامية ومدى ما ارتفعت اليه من سمو وازدهار ، وعن الحضارة الغربية ومدى ما نزلت اليه من فقدان للقيم الروحية ومن الانهيار ، وذلك باعتراف بعض فلاسفة الغرب وكبار بنيه ،وأن الإسلام مع ذلك لايحول دون الإفادة بما جاءت به الحضارة الغربية من تقدم فى العلوم والصناعة وغيرها مما يطلق عليه التكنولوجيا .

كما يكون سد ذلك الفراغ بعدم الفرار من تدريس الماركسية مع بيان مواضع الضعف الذى ينتابها ، وسهام النقد الذى يوجهه اليها الناقدون ومنهم

أصحابها ، ومع بيان أن الإسلام فى غنى عن الأخذ بما تهدف اليه الماركسية من محاربة الظلم والاستغلال والاحتكار ، وكفالة العدالة الاجتماعية ، فالإسلام كان أسبق منها فى هذا المقام بنحو ثلاثة عشر قرنا ، ثم هو يعمل على تحقيق تلك الغايات على نحو يفضل كثيرا الأساليب الماركسية التى تعمل لتحقيقها ، مما يضيق بنا هذا المقام لتفصيلها ، وحسبنا هنا أن نذكر أن مفهوم العدالة فى الإسلام يسمو كثيرا على مفهومها فى الماركسية ، حيث يرى أصحابها أن من صور العدالة أن نظلم الظالمين ، فمن المأثور عن لينين قوله : ( إننا يجب أن نظلم الرأسماليين كما ظلموا من قبل الطبقة العاملة ).(٧١)

ولكن الإسلام ينهى عن الظلم ويأمر بالعدل حتى ولو كان ضد أنفسنا ، وحتى فى معاملة الأعداء فقد قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين . وقال : ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا (٧٢). ونرى أن يبدأ بتدريس ذلك كله بالمدارس الثانوية بصورة موجزة ، حيث أن تدريسها بصورة مفصلة هى من مهام الدراسات ببعض الكليات الجامعية والمعاهد العالية ، وعلى أن يراعى بداهة أن يكون القائمون بتدريسها من غير الماركسيين .

الفراغ التشريعى : وإلى جانب ذلك الفراغ الثقافى يوجد - فى كثير من الدول الإسلامية - فراغ تشريعى ، نرى واجباً علمياً وقومياً ودينياً العمل على ملئه وسده ، ليقف - فى وجه التيارات المعادية - سداً ، يحول دون جريانها وسريانها فى

---

(٧١) يراجع لفقيه القانون الدستورى الكبير كوليار Colliard مؤلفه : «الحريات العامة» ( الطبعة الأولى بباريس ١٩٦٨ ) ص ١٩٠

(٧٢) «ولا يجرمنكم» أى لا يحملكم ، «وشنآن قوم» أى بغضهم وعداوتهم

شرايين الفكر الإسلامي وفي نصوص تشريعاته . وإنما يكون ذلك بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية واتخاذها مصدراً أساسياً للتشريع سواء كان دستورياً أو عادياً، وذلك مع ضرورة مراعاة عدة شروط واعتبارات ، ( سبق لنا بيانها بغير القليل من التفصيل )[٧٣]. أهمها مراعاة روح الاعتدال والأخذ بسنة التدرج في التشريع، فهي من روح التشريع الإسلامي وسننه ؛ ومراعاة أحكام مبدأ الضرورة ومبدأ نفي الحرج ، ومبدأ « المصلحة » في حــدود أصول الشريعة ، فهذه كلها من مبادىء الشرع الإسلامي ، ونبذ الجمود ( أو ما يسميه علماء الشريعة «التقليد» ) والجمود على مذهب من مذاهبهم والوقوف عند آرائهم ، فهم أنفسهم قد نهوا عن تقليدهم أو التعصب لمذاهبهم[٧٤].

---

(٧٣) لزيادة التفصيل يراجع في ذلك كتابنا « الشريعة الاسلامية كمصدر أساسي للدستور » ( طبع بالاسكندرية عام ١٩٧٥ ) المطلب الأول من المبحث الثالث ص ٩٧ — ١١٨

(٧٤) فلقد كان أبو حنيفه يقول : « هــذا رأيي ، فمن جاء برأي خير منه قبلته » ، وما يذكر عن الأمام مالك قوله : « إنما أنا بشر أخطىء وأصيب فأعرضوا قولي على كتاب الله وسنة رسوله » ، ولذلك وجدنا الامام مالك لم يوافق على ما أراده الخليفة العباسي من فرض كتابه «الموطأ» على مختلف البلدان الاسلامية

وكان الامام الشافعي يقول : ( إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط ) — وكان الامام ابن حنبل — الذي كان يعد مذهبه ( فيما يــرى بعض العلماء ) أقــل المذاهب الــكبرى من حيث الاجتهاد أو إعمال الرأي — نقول أنه كان لا يقل في هـذا المقام عن غيره من كبار الأئمة ، فقد كان يتعالى عن نزعة التعصب لرأي ولو كان رأيه . فلقد كان يقول : ( لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الثوري ، وتعلم كما تعلمنا )

راجع فيما تقدم للعالم الجليل الشيخ أبو زهــره مؤلفاته التالية : «أبو حنيفه» الطبعة =

ومن تلك الشروط والاعتبارات التي ينطوي عليها نبذالجمود الآخذ بمنهج قديم فى التفسير يتسم بالمرونة ومراعاة ظروف البيئة وما تقضى به المصلحة ، كما هو شأن منهج الإمام الشيخ محمد عبده(٧٥) .

---

= الثانيه ١٩٥٥ ) ص ٢٣٢ و« ابن تيميه » ( الطبعة الثانية ١٩٥٨ ) ص ٢١٧ ، ٢٦٣ و « ابن حنبل » ص ٣٥٨ — وراجع للاستاذ الدكتور محمد حسين الذهبي كتابه : « التفسير والمفسرون » ج ٣ ( طبعة ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٢ م ) ص ٩٨ — ١٠١

(٧٥) وفيما يلى بعض أهم خصائص منهج التفسير والاجتهاد لدى الامام محمد عبده ومدرسته :

أولا — هذه المدرسة تنظر الى القرآن نظرة بعيدة عن التأثر بمذهب معين تخضع التفسير لسلطانه ، وتؤول النصوص بما يتفق مع أحكامه

ثانيا — ومن هذه الخصائص الاعتقاد بوحدة القرآن ، أو بعبارة أخرى أن القرآن يجب أن يؤخذ جملة ( لا مجزءا ) فالقرآن يفسر بعضه بعضا ، أى أن التفسير السليم يجب أن يتجه أولا — فى تفسير القرآن — إلى القرآن ذاته ، وإلى القرآن فى جملته ، بأن ننظر فى جميع ما جاء فى القرآن ( والسنة الصحيحة ) بصدد مسألة معينة ، ونعمل على فهم المراد من ذلك كله .

ثالثا — اذا تعارض الدليل العقلى القطعى مع ظاهر النص غير القطعى الدلالة أو الرواية يؤخذ بالدليل القطعى ، واشتراط ( القطعى ) ( أى اليقينى ) فى الدليل العقلى يخرج من هذا المقام أكثر نظريات الفلاسفة والمتكلمين اذ أنها تعد غير قطعية

على أنه مما تجدر ملاحظته أن هذه ليست خاصية من الخصائص التى تتميز بها هذه المدرسة عن غيرها ، فإن هذا المنهج — كما يقول الامام محمد عبده — « هو ما اتفق عليه أهل الملة الاسلامية إلا قليلا مما لا ينظر اليه » .

رابعا — وترى هذه المدرسة إن المفسر عليه أن يفهم المراد من النص على ضوء حكمة التشريع .

يراجع فيما تقدم : تفسير المنار للسيد / محمد رشيد رضا ج ١ ( الطبعة الأولى ص ١٧ - ٢٢ تحت عنوان : « مقدمة التفسير » المقتبسة من دروس الاستاذ الامام . ، وراجع الطبعة الثانية ( ١٣٥٠ هـ . ) ص ٢٥٧

ومنها الحرص على تجنب إثارة الفتنة والتعصب بمختلف صوره سواء كان تعصبا دينياً أو مذهبيا ، وغير تلك من الاعتبارات التي من شأنها أن تجعل الشريعة صالحة للتطبيق في كل عصر من العصور .

- وأخيراً يجب ألا يفوتنا هنا أن نشير - في وجيز من العبارة - بمجرد إشارة إلى ما لقيته الشريعة من التمجيد والإشادة ، على ألسنة كبار علماء القانون في الغرب ، وحسبنا أن نشير إلى بعض ماذكره بعضهم في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي عقد في لاهاي في صيف عام ١٩٣٢ حيث وجدنا العميد الايطالي دل فيكو Vechio يشيد بمرونة الشريعة،وأستاذ القانون الروماني ايفاريستو كاروزي Evaristo Carusi يعرب عن « تقديره العميق » للشريعة الإسلامية، وقد شاركه في هذا التقدير العميد الأمريكي ويجمور Wigmore والعميد الايطالي دل فكيو (٧٦) .

وقد قرر المؤتمر الدولي للقانون المقارن عنصراً من عناصر المقارنة مع الأنظمة القانونية الأخرى . وكان مما ذكرته هيئة تحرير « المجلة الدولية للقانون المقارن » تعليقا على أعمال ذلك المؤتمر : « إنه ليس بالتقدير الهين أن

---

= وراجع «الاسلام والنصرانية » للامام محمد عبده ص ٥٢ - وتفسير المنار ج ١ ص ٢٥ و ( التفسير والمفسرون ) للاستاذ الدكتور محمد حسين الذهبي ج ٣ ص ٢٢١ ، ٢٢٢ - وراجع للاستاذ الدكتور عثمان أمين كتابه : «رائد الفكر المصرى : الامام محمد عبده » ( الطبعه الأولى ١٩٥٥ ) ص ١٦١

(٧٦) يراجع في ذلك التقرير الذي وضعه عن أعمال هذا المؤتمر أساتذة للقانون المقارن في الغرب في هذا العصر الاستاذ لامبير Lambert ، منشور بالقسم الفرنسي بمجلة «للقانون والاقتصاد» ( التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة ) عدد نوفمبر ١٩٣٢ ص ٢٩٦ - ٣١٢ وبوجه خاص ص ٣٠٠ - ٣٠٢ .

تتبوأ الشريعة الإسلامية مكانها في علم القانون المقارن » (٧٧) .

.. وختاما فإنى لا أدعى ـ وقد أطلت ـ أنى بكل أطراف الموضوع قد أحطت ، فالموضوع طويل عريض ، « طوله شهر وعرضه عشر » على حد التعبير الطريف لعمرو بن العاص فى وصف مصر حين دخلها فاتحا ، وكان ذلك فى خطاب بعث به إلى الخليفة العظيم عمر بن الخطاب .

والسلام عليكم ورحمة الله .

---

(٧٧) المجلة الدولية للقانون المقارن عدد أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٥١ ص ٦٦١ ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا الشريعة الاسلامية كمصدر أساسى للدستور ( المرجع السابق ذكره ) ص ٢٦٤ ـ ٢٦٧

